الأزمة الصحية:

الحكومة السورية تستهدف الجرحى والعاملين الصحيين

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2011
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2011

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 24/059/2011 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة إستخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: أحد العاملين الصحيين يقف في غرفة الطوارئ بإحدى المستشفيات السورية مرتدياً قميصه الملطخ بالدماء إثر تقديم العلاج لبعض المصابين، مارس/آذار 2011.
© ANWAR AMRO/AFP/Getty Images

amnesty.org

الأزمـة الصحيـة

الحكومة السورية تستهدف الجرحى والعاملين الصحيين

المحتويـات

1/مقدمـة	4
2/الانتهاكات في المشافي	7
المشافي الوطنية	9
المشفى العسكري في حمص	12
3/الحرمان من الرعاية الطبية	17
سيارات الإسعاف تتعرض للإعاقة والهجوم	17
سيارة إسعاف في مرمى النار	17
المشافي والمهنيون الصحيون يواجهون العقبات	20
التعذيب والحرمان من الرعاية الطبية في مراكز الاعتقال	22
4/اعتقال وتعذيب العاملين الصحيين	24
5/خاتمـة وتوصيـات	27
توصيـات	28
هوامـش	31
الملحق 1	36
الملحق 2	37
الملحق 3	38

1/مقدمـة

«لن أنظف جرحك، سأنتظرحتى تتعفن رجلك لكي أقطعها».

طبيب في المشفى العسكري في حمص، بحسب ما ورد على لسان مريض في الثامنة والعشرين من العمر أُصيب بطلق ناري في قدمه في 16 مايو/أيار 2011. [1]

لقد حوَّلت السلطات السورية المشافي والموظفين الطبيين إلى أدوات قمع في سياق جهودها لسحق الاحتجاجات والمظاهرات الجماهيرية غير المسبوقة التي هزت البلاد منذ مارس/آذار 2011. وقد تعرض الأشخاص الذين جرحوا في الاحتجاجات وحوادث أخرى مرتبطة بالاضطرابات لإساءة المعاملة اللفظية والاعتداءات الجسدية في المشافي التابعة للدولة، بما في ذلك على أيدي الموظفين الطبيين، وحُرموا من العناية الطبية في بعض الحالات، مما يشكل انتهاكاً صارخاً لآداب مهنة الطب، كما احتُجز الأشخاص الذين نُقلوا إلى المشافي كمعتقلين.

ومع تزايد الاصابات في صفوف المحتجين، كثَّفت حكومة الرئيس بشار الأسد عملية مطاردتها للجرحى، الذين يعتبرون بشكل منهجي معارضين وخارجين على القانون. وهناك أفراد من الجيش وقوات الأمن الموالين للحكومة الذين قتلوا أو اصيبوا خلال المواجهات المرتبطة بالاضطرابات، ولكن لم تتلقى منظمة العفو الدولية معلومات عن انتهاكات طبية في حالاتهم.

ففي حمص عمدت قوات الأمن إلى إعاقة سيارات الإسعاف وهي في طريقها إلى نقل الجرحى، وتهديد العاملين في منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بالعنف أو الاعتقال ، واستجواب الجرحى أثناء نقلهم في سيارات الإسعاف. وأمرت قوات الأمن بنقل جميع المصابين بعيارات نارية إلى المشفى العسكري التابع لوزارة الدفاع، وعومل مثل هؤلاء الجرحى كمعتقلين واحتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي.

وقد أصبحت المشافي الآن من الأماكن التي تشكل خطراً على الأشخاص الذين يشتبه أنهم معارضون للحكم. وأمرت الحكومة سلطات جميع المشافي العامة والخاصة بالإبلاغ عن كافة المرضى المصابين بجروح ناجمة عن طلقات نارية وإصابات أخرى مرتبطة بالاضطرابات. وتتواجد قوات الأمن بشكل منتظم في العديد من مشافي الدولة بحثاً عن الأشخاص المصابين أثناء الاحتجاجات، وهؤلاء معرضون للاعتقال والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي والتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. ولذا بات من غير المستغرب أن يتجنب العديد من الأشخاص دخول المشافي التابعة للدولة إذا كانوا، هم أو أقرباؤهم، بحاجة إلى معالجة جروحهم التي أُصيبوا بها أثناء الاحتجاجات أو خلال حوادث أخرى مرتبطة بالاضطرابات. وبدلاً من ذلك، فقد اتجهوا نحو المشافي الخاصة في محاولة للحصول على معالجة طبية بدون التعرض للاعتقال المؤكد، وفي بعض المناطق أقاموا مستشفيات ميدانية أنشأتها المجتمعات المحلية المعرضة للهجوم من قبل قوات الحكومة.

بيد أن هذه المشافي الخاصة و الميدانية ذات إمكانات محدودة في الحصول على المواد الطبية الأساسية، ومنها الدم، الذي لا يتوفر إلا في بنك الدم المركزي التابع لوزارة الدفاع. وعندما تطلب المشافي الخاصة إمدادات دم من بنك الدم المركزي، فإن ذلك ينبِّه السلطات إلى احتمال قيام هذه المشافي بمعالجة جرحى اصيبوا خلال الاحتجاجات أو خلال مشاركتهم جنازات القتلى أو حوادث أخرى مرتبطة بالاضطرابات.

وبالنسبة للأطباء والممرضين وغيرهم من العاملين الصحيين، فإن الأحداث الراهنة في سوريا تضعهم في مأزق مخيف – إما إطاعة تعليمات الحكومة وإبلاغ السلطات عن المرضى، وهم يعلمون أن ذلك قد يؤدي إلى القبض على المرضى واحتجازهم وربما تعذيبهم، أو تجاهل وعصيان التعليما ت ووضع الأولوية لصالح مرضاهم وبالتالي تعريض أنفسهم لخطر جسيم من أجل حماية مرضاهم. الكثير بات يعلم أن قوات الأمن اقتحمت بعض المشافي التي يُشتبه بأنها تعالج الجرحى بدون إبلاغ السلطات، وتعرَّض بعض المهنيين الطبيين الذين حاولوا حماية المرضى للاعتقال والتعذيب.

فقد قال طبيب معيِّن في أحد المشافي التابعة للدولة في دمشق، وعمل متطوعاً في المشافي الميدانية المؤقتة، لمنظمة العفو الدولية:[2]

«في المرحلة الأولى من الأحداث، عالجت بعض الجرحى في المشافي الميدانية التي نقيمها قرب أماكن إطلاق النيران، ثم أرسلتهم إلى المشافي الحكومية... جميعهم اعتقلوا... وكلنا نعرف أنه عندما يعتقل أحدهم يعني ذلك أنه سيتعرض لتعذيب قاسي. لا استطيع إرسالهم للتعذيب».

وكما كانت الحال منذ عقود، فإن الأشخاص في سوريا الذين يتحدثون إلى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان يتعرضون لردود فعل انتقامية قاسية. ولذا فقد توخت منظمة العفو الدولية الحذر الشديد عند قيامها بجمع المعلومات الواردة في هذا التقرير، وحذفت أسماء الأشخاص الذين تحدثت معهم أو أي معلومات التي يمكن أن تعرضهم لمخاطر شديدة.

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من إجراء بحوث على الأرض في سوريا. وشأنها شأن غيرها من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ومعظم الصحفيين الدوليين والمراقبين المستقلين، فقد مُنعت المنظمة من زيارة سوريا منذ اندلاع الاحتجاجات والاضطرابات الحالية في أواسط مارس/آذار. وبحلول مطلع أكتوبر/تشرين الأول كان المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا يزال بانتظار الحصول على إذن من السلطات السورية لزيارة البلاد بهدف «التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبيان الحقائق والملابسات المتعلقة بمثل تلك الانتهاكات والجرائم التي ارتُكبت»، وهو ما طلبه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 29 أبريل/نيسان 2011.

ويستند هذا التقرير إلى بحوث أُجريت في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2011. فقد أُجريت مقابلات مع أشخاص أُصيبوا بجروح أثناء الاضطرابات المستمرة؛ ومع أقرباء أشخاص جُرحوا ثم اعتقلوا في وقت لاحق؛ ومع أقرباء أشخاص أُصيبوا بعيارات نارية وبجروح أخرى بسبب الاضطرابات الحالية؛ ومع مهنيين طبيين ومعالجين طبيين، بينهم جراحون وأطباء وممرضون وغيرهم من موظفي المستشفيات. وكانت الرقابة الحكومية والقيود المفروضة على وسائل الاتصال ورداءة نوعية الاتصال عبر الانترنت في سوريا من بين العقبات التي واجهها البحث. كما أن تدهور الأوضاع الأمنية يعني أن بعض المهنيين الصحيين غالباً ما كانوا مشغولين جداً بمعالجة المرضى، بحيث لم يتمكنوا من التحدث إلى منظمة العفو الدولية، أو أنهم كانوا خائفين.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن أنماط الانتهاكات المسجلة في هذا التقرير والأدلة التي جُمعت من مصادر أخرى تقدم صورة واضحة عن قيام السلطات السورية بمنع الجرحى الذين أُصيبوا أثناء الاضطرابات من الحصول على الرعاية الصحية، ومنع المهنيين الصحيين من معالجة مثل أولئك الجرحى

بحرية وبدون خوف. إن مثل هذه الإجراءات تشكل انتهاكاً صارخاً لالتزامات سوريا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن منظمة العفو الدولية تدعو الحكومة السورية إلى اتخاذ الإجراءات التالية، من بين أمور أخرى:

- إصدار تعليمات صارمة وواضحة لجميع المشافي العامة والخاصة التي تعمل تحت ولاية الحكومة بقبول ومعالجة جميع الجرحى بدون تأخير، وإعطاء الأولوية لمصلحة المرضى وتقديمها على أية أولويات أخرى تحددها سلطات الأمن وغيرها من السلطات؛

- مساءلة جميع المهنيين الصحيين والموظفين في المشافي وغيرها من المرافق الصحية الذين ينتهكون أخلاقيات مهنة الطب بإساءة استغلال موقعهم لتعريض الأشخاص المستضعفين، ومنهم الجرحى، لإساءة المعاملة اللفظية أو الجسدية، أو تعذيبهم أو إساءة معاملتهم، أو حرمانهم من المعالجة الطبية الضرورية؛

- إصدار تعليمات إلى جميع أفراد الجيش وقوات الأمن لإعطاء الأولوية لمعالجة الجرحى وليس لإخضاعهم للتحقيق، ومعاملة الجرحى معاملة إنسانية، والسماح بمعالجة هؤلاء وغيرهم من المرضى بدون إعاقة أو تدخل، ومحاسبة كل من يثبت أنه عمَد إلى تأخير أو إعاقة أو التدخل في عمل المهنيين الصحيين الذين يعالجون الجرحى في المشافي والمرافق الصحية؛

- وقف الاعتقالات التعسفية للمهنيين الصحيين بسبب أدائهم لواجبهم في العناية بالأشخاص ذوي الاحتياجات الطبية أو بسبب ممارستهم لحرية التعبير أو نشاطات سلمية أخرى، والإفراج دون تأخير عن جميع الجرحى والعاملين الصحيين ومعتقلين آخرين، ما لم تُوجَّه إليهم تهم معترف بها دولياً، على أن يحاكموا محاكمات عادلة تحترم المعايير الدولية.

2/الانتهاكات في المشافي

«فتح باب براد الجثث، ووضع الطرميشة على عيوني ودفعني إلى الداخل، فوقعت ووجهي باتجاه الأرض على ما شعرت أنها جثة».

شهادة رجل جريح اسمه «سامر» اقتيد إلى المشرحة في المشفى العسكري في حمص كي يتعرف على الجثث.[3]

تعرَّض الجرحى الذين كانت السلطات تتصور أنهم معارضون للحكم لاعتداءات لفظية وجسدية من قبل الموظفين الطبيين والعاملين الصحيين وأفراد الأمن في ما لا يقل عن أربعة مشافٍ حكومية – وهي المشفى الوطني في حمص والمشفى الوطني في تلكلخ والمشفى الوطني في بانياس، وهي جميعاً تابعة لوزارة الصحة، والمشفى العسكري في حمص التابع لوزارة الدفاع. وتعرَّض بعض الجرحى للضرب على أيدي أفراد الأمن.

كما وردت أنباء عن إساءة المعاملة على أيدي الموظفين الطبيين في مشافٍ حكومية أخرى، بعضها في دمشق واللاذقية. وقد وردت هذه الأنباء من أطباء لم يشاهدوا الانتهاكات وإنما علموا بها من مرضى كانوا مستهدفين وزملاء أطباء شهدوا مثل تلك الممارسات ومن شكاوى قدمها الأطباء إلى مديري المشافي.

ولم تتخذ إدارات المشافي والوزارات والهيئات الطبية الرسمية أية إجراءات عقابية على الاعتداءات التي وقعت على الجرحى من قبل الموظفين الطبيين وغيرهم من العاملين الصحيين. ولا تعلم منظمة العفو الدولية سوى بحالتين اتُخذت فيهما إجراءات تأديبية على سوء سلوك مزعوم ارتُكب بحق الجرحى – وقد اتُخذت تلك الإجراءات من قبل مدراء في المشفى العسكري في حمص ضد طبيبين قيل إنهما من ضباط الجيش. وقال أطباء وممرضون يعملون في مشاف تابعة للدولة، ممن يشعرون بالقلق من إساءة معاملة المرضى على أيدي زملائهم، لمنظمة العفو الدولية إنهم يخشون تقديم شكاوى رسمية خوفاً من أن يُفسر ذلك على أنه معارضة للحكم ويعرِّضهم بالتالي لعمليات انتقامية من قبل قوات الأمن.

ومنذ بدء الانتفاضة في مارس/آذار، ما انفك أفراد الأمن السوريين يتمتعون بحرية دخول المشافي التابعة للدولة. وذُكر أنهم عمدوا إلى ترهيب المهنيين الصحيين العاملين فيها، وأنهم نقلوا بعض الجرحى قسراً بدون أي اعتبار لاحتياجاتهم الطبية أو استشارة الفريق الطبي الذي يتولى معالجتهم.

ففي المشفى الوطني في حمص، انخفض عدد الأشخاص الذين أُدخلوا المشفى ممن اصيبوا بجروح ناتجة عن طلقات نارية أو جروح أخرى مرتبطة بالاضطرابات،[4] انخفاضاً كبيراً منذ مطلع مايو/أيار بحسب ما أفاد أطباء عملوا هناك، بالإضافة إلى أقوال سكان حمص، وذلك على الرغم من تزايد عدد الأشخاص الذين أُطلقت عليهم النار وقُتلوا أو جُرحوا على أيدي قوات الجيش والأمن في سعيها إلى سحق الاضطرابات.

ويقول الأطباء والسكان إن هذا الانخفاض يُعزى مباشرة إلى تنامي انعدام الثقة العامة بهذا المشفى وغيره من المشافي الحكومية، وذلك بسبب ما تتناقله ألسن الناس عن حوادث إساءة المعاملة التي يتعرض لها الجرحى، وبسبب تقيُّد المشفى بالتعليمات الصادرة من مديرية الصحة في حمص،[5] التي تطلب من الموظفين الطبيين إبلاغ السلطات عن الجرحى. وبدلاً من استخدام مشافي الدولة، فقد لجأ الناس إلى المشافي الخاصة والمشافي الميدانية المؤقتة التي تُقام بالقرب من مواقع الاحتجاجات الساخنة لمعالجة الجرحى.

حمص: لا يجد الجرحى مكاناً آمناً يلجؤون إليه.

© Digitalglobe / Tomnod 2011. (Lat 34.711561 Long 36.707211)

وفي تلكلخ، وهي بلدة تقع في غرب البلاد وتابعة لمحافظة حمص، قال سكان معارضون للحكومة لمنظمة العفو الدولية إن هناك آخرين مثلهم ممن لم يلجأوا إلى المشفى الوطني المحلي، المعروف أيضاً باسم مشفى الباسل،[6] لأن قوات الجيش والأمن احتلته في أواسط مايو/أيار خلال هجوم شنته على المدينة.

وأصدرت السلطات أوامر بمعالجة المصابين بطلقات نارية في المشفى العسكري في حمص[7] بموجب تعميم صدر في 12 أبريل/نيسان 2011 عن مديرية الصحة في حمص التابعة لوزارة الصحة.[8] وبذلك تكون وزارة الصحة، من الناحية الفعلية قد عرَّضت الجرحى لخطر غير مبرَّر بحرمانهم من الرعاية الطبية في المرافق الأسرع. وعادة ما يعامَل الجرحى المشتبه بمعارضتهم الحكومة الذين يُرسَلون إلى المشفى العسكري في حمص كمعتقلين لا كمرضى، ويُحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي بدون السماح لهم بمقابلة عائلاتهم أو محامييهم.

وعندما يتماثل الجرحى المعتقلين للشفاء، يتم نقلهم إلى مركز اعتقال مكوَّن من طابق واحد ضمن مباني المشفى وتديره الشرطة العسكرية، حيث يتم استجوابهم، بما في ذلك باستخدام التعذيب. وبعد ذلك يُنقلون من المشفى العسكري إلى مراكز اعتقال أخرى يديرها أحد أجهزة المخابرات الداخلية السورية.

المشافي الوطنية

وصفَ جراح من حمص قابلَته منظمة العفو الدولية كيف شاهد اعتداء من قبل ممرض يعمل في المشفى على صبي يُشتبه في أنه مؤيد للاحتجاجات المناهضة للحكومة، الأمر الذي دفع الطبيب إلى الفرار من سوريا في يونيو/حزيران 2011: [9]

«في أوائل نيسان/ أبريل، كنت من ضمن خمس أطباء في غرفة الطوارئ في المشفى الوطني في حمص وكانت هناك حالات كثيرة من الاصابات النارية تصل. من ضمنهم طفل عمره حوالي 15 وقد أصيب في رجله. نحن الأطباء كنا مشغولين بإصابات أكثر خطورة بينما كان هو ينتظر على السرير... أتذكر أنني سمعت صراخ من الألم فاتجهت نحو الصوت ورأيت ممرض يضرب الصبي بقوة على مكان اصابته ويسبه وصار يفرغ قنينة كحول الجراحة على مكان الإصابة بطريقة واضح أنها بقصد الإيلام...

«فوراً طلبت من الممرض أن يتوقف وقلت له: 'نحن فريق طبي مهمتنا معالجة الجرحى، لا محاسبتهم على أفعالهم.' توقف عن الإعتداء. في اليوم التالي، اشتكيت لمدير المشفى عن سوء تصرف الممرض وكان هذا بحضور الممرض وقلت اننا نحن الأطباء لا نستطيع أن نقوم بعملنا في ظل ظروف غير مقبولة.

«قال مدير المشفى للممرض أن يبقى في مكان عمله في قسم الرضوض وألا يذهب إلى قسم الإسعاف (الطوارئ). بعدها بوقت قصير، جاءني الممرض وقال لي: 'أنت غلطت معي كثيراً. وسترى ماذا سأفعل.' وذهب مباشرة إلى عناصر الأمن المتواجدين في ساحة المشفى واشتكى عني.

«بعد حوالي أسبوعين، اتصل بي سكرتير مدير المشفى وقال لي أن الأمن السياسي طلب أن اراجعهم. قررت أن لا أذهب. طلبوني مرة ثانية ومرة ثالثة لم أذهب. ثم تم اعتقال طبيب أعرفه جيداً فغادرت البلد. بعدها علمت من زملاء لي راجعوا الأمن السياسي أن سبب استدعائي هو الدفاع عن المتظاهرين في المشفى».

وقال هذا الطبيب، بالإضافة إلى طبيب آخر كان يعمل في المشفى نفسه، إنه لم يُتخذ أي إجراء تأديبي بحق ذلك الممرض.

في 22 أغسطس/آب 2011 تعرض «أحمد»،[10] وهو رجل في أوائل الأربعين من العمر، للضرب حتى فقد الوعي على أيدي أفراد قوات الأمن. وقال شاهدان إنه بعد نصف ساعة من مرور فريق المساعدات الإنسانية الذي أرسله مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية[11] إلى سوريا بجانب مجموعة من الأشخاص كانوا يأملون في مقابلة الفريق[12] في تلكلخ. وقد اقتادت قوات الأمن الرجل الذي أُصيب بجروح بالغة إلى المشفى الوطني في تلكلخ،[13] حيث ذهب أحد الشهود لتفقده. ووصف ما شاهده لمنظمة العفو الدولية:

«وقفت على باب غرفة الطوارئ وكان [«أحمد»] غائب عن الوعي بينما كانوا يقطبون جرحه. وكان هناك سبعة أو ثمانية من أفراد الأمن بعضهم يحمل بوارید وبعض الممرضين يلبسون ثوبهم الأبيض متجمعين حوله . ثم فتح عيونه وقال: 'أين أنا؟' فهجموا عليه فجأة وانهالوا عليه بالضرب، وكان من ضمن من ضربه ممرض يلبس الزي الأبيض ورجل أمن يحمل عصا. صاروا يصرخوا به ويسبوه ويقولوا: 'يا خنزير، بدك حرية؟' عندما رأيت ذلك، لم أجرؤ على الدخول فخرجت من المستشفى فوراً».

وقال رجل ثالث، كان قد رأى «أحمد» في وقت متأخر من ذلك اليوم، أثناء احتجازهما لدى الأمن العسكري في حمص، إن رأسه كان مضمَّداً وإنه كان بحاجة إلى مساعدة كي يستطيع السير على قدميه.[14] وقال له «أحمد» إنه تعرض لضرب مبرح بلا شفقة، وخاصة على بطنه، من قبل أفراد الأمن والممرضين في مشفى تلكلخ، ثم نُقل إلى المشفى العسكري في حمص لأن جرح رأسه بدأ ينـزف من جديد، وتعرض للضرب وإساءة المعاملة اللفظية مرة أخرى، مع أن الأطباء أخاطوا جرحه. ثم اقتيد إلى الأمن العسكري كمعتقل وخضع للاستجواب لمدة أربع ساعات على الرغم من الإصابات التي لحقت به، كما تعرض للتعذيب بالصعق

الكهربائي على خصيتيه وصدره وعنقه. وفي اليوم التالي، تم استجوابه ثانيةً من الساعة التاسعة صباحاً حتى المساء، وشوهد في أسوأ حالة صحية عندما عاد إلى الزنزانة. وقال لنـزلاء آخرين إنه أُرغم على اتخاذ أوضاع جسدية قاسية لمدة طويلة وصُعق بالكهرباء. وقد طلب المعتقلون من أحد الحراس إعطاءه أقراص مضادة للالتهاب ومسكنات، ولكنهم أُبلغوا بعدم توفرها. وكان «أحمد» قيد الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي عندما نُقل الرجل الثالث الذي تحدث إلى منظمة العفو الدولية إلى مركز اعتقال آخر، وأُطلق سراحه منه في وقت لاحق. ولا يُعرف شيء عن الوضع الحالي لـ«أحمد» أو مكان وجوده أو حالته الصحية.[15]

في بعض الحالات أسفر تدخل أفراد الأمن في المشافي الحكومية عن منع الرعاية الطبية، إما بشكل متعمد أو بحكم الأمر الواقع.

وقد وصف طبيب يعمل في المشفى الوطني في حمص حادثة وقعت في وحدة العناية الفائقة تتعلق بشخص كان قد أُصيب بجروح في رأسه من جراء طلق ناري في يوليو/تموز:[16]

«كان هناك رجل يقف داخل غرفة العناية الفائقة، وسألني عن حالة المريض. اعتقدتُ أنه من أفراد عائلته، لأننا نسمح لهم بدخول غرف العناية الفائقة لفترة وجيزة. ولذا قلت له إنني كنت بالقرب من ذلك المريض عندما أُطلقت النار عليه في الشارع. فسأل الرجل فوراً عن اسمي وعنواني ورقم هاتفي وبدأ باستجوابي بالتفصيل عن الحادثة. سألته عن هويته، فقال إنه ليس من الضروري لي أن أعرف من هو ... يستطيع أفراد الأمن أن يدخلوا أية غرفة يريدون، ولا يجرؤ أي طبيب أن ينبس ببنت شفة».

ووصف جراح آخر كان يعمل في المشفى نفسه في الفترة بين مارس/آذار ويونيو/حزيران 2011، حادثة أخرى وقعت في غرفة الأشعة الفوق الصوتية:[17]

«وذات مرة، نقل الأطباء جريحاً إلى غرفة الأشعة الفوق الصوتية، وكان يرافقه نقيب من الشرطة المدنية دخل الغرفة معه. ثم ضرب عقب بندقيته على ركبة الرجل الجريح وسحب نقالة المريض وقال: 'لا يستحق أن تُجرى له صور الأشعة' وأخرجه من الغرفة. نظرتُ إلى الطبيب الموجود في الغرفة، وكان لا يجرؤ على النظر إلى الضابط».

وقال الجراح نفسه لمنظمة العفو الدولية إن أفراد الأمن نقلوا مريضاً كان قد أُدخل المشفى في ليلة 18-19 أبريل/نيسان 2011، من قسم الرضوض بدون الحصول على إذن منه:

«كنت واقفاً على باب غرفة الطوارئ عندما وصل رجل في حوالي الثامنة والعشرين من العمر في سيارة إسعاف. كان ممدداً على نقالة ويجري إخراجه من السيارة عندما ضربه أحد عمال النظافة في المشفى وشتمه. عالجتُ الرجل الجريح، الذي كان قد أُصيب بطلق ناري أدى إلى تمزيق الأنسجة العضلية في فخذه، وأدخلتُه المشفى، حيث أقام في غرفة في قسم الرضوض في الطابق الأول. وقامت سلطات الأمن بتقييد يديه وأرسلت رجل أمن ليقف خارج غرفته لحراسته».

«خلال النهار في 19 أبريل/نيسان، ذهبتُ لفحص المريض، ولكنه لم يكن هناك. وقال لي أفراد الطاقم الطبي الذي يعمل في القسم إنه اقتيد إلى مركز الاعتقال في المشفى الذي تديره الشرطة عادة. فذهبتُ إلى هناك وطلبتُ رؤيته، ولكنهم قالوا لي إنهم نقلوه إلى المشفى العسكري».

وفقَد بعض المهنيين الصحيين حيادتهم الطبية على ما يبدو، حيث تحدث أحد الجراحين لمنظمة العفو الدولية[18] عن تعليق غاضب لجراح زميل له أثناء إجرائه عملية جراحية لصبي في الرابعة عشرة من العمر في المشفى الوطني في حمص في أبريل/نيسان:

«بينما كنا نُجري عملية جراحية لصبي أُصيب بطلق ناري في بطنه، قال الجراح الرئيسي: 'والله لو أعرف أنه من المحتجين لأثقب شريانه الرئيسي وأتركه يموت ... وهل قلة الذين يموتون تحت العمليات؟'»

وقال «محمد»[19] لمنظمة العفو الدولية[20] إنه أُصيب برصاصة دخلت من بطنه وخرجت من ظهره في 7 مايو/أيار 2011 في شارع ابن خلدون في بانياس أثناء حملة القمع الأمنية التي شنتها الحكومة على المدينة الساحلية. وقد أُدخل مشفى البر والخدمات. وفي حوالي الساعة العاشرة صباحاً من اليوم التالي، وبينما كان «محمد» يرقد على سرير المشفى ويتلقى الأمصال – وهي سوائل تُعطى في الوريد لتعويض الدم وسوائل الجسم المفقودة – دخل بعض الجنود إلى المشفى، وتبعهم بعد وقت قصير أفراد الأمن، ونزعوا أنبوب المصل من يد «محمد» واقتادوه، مع 10 جرحى آخرين إلى المشفى الوطني في بانياس. وعند وصولهم إلى مشفى بانياس، الواقع في حي يعتبر معظم سكانه من مؤيدي الحكم، تعرض «محمد» وغيره من الجرحى للضرب ولشتائم من قبل الممرضين والممرضات وأفراد الأمن وغيرهم من الأشخاص الذين كانوا موجودين هناك.

ومكث «محمد» في المشفى الوطني في بانياس لمدة أربعة أيام، احتُجز فيها مع جرحى آخرين في غرفة في الطابق الأرضي، حيث كانت أيديهم وأرجلهم مقيدة بالأسرَّة. ولم يُسمح لهم باستخدام الحمام، كما لم يتلقوا أية رعاية طبية، ولم يُجر لهم أي فحص طبي، على الرغم من أن معظمهم كانوا مصابين بجراح ناتجة عن طلقات نارية في سيقانهم، ومن بينهم رجل بدا أنه في الخمسينيات أو الستينيات من العمر، وأُصيب بجروح في بطنه ناتجة عن طلقات نارية. ووُضع الرجال الأحد عشر تحت حراسة رقيب في أحد فروع قوات الأمن، الذي زعم «محمد» أنه قام بتعذيبه علناً وعلى مرأى من العاملين الصحيين، بمن فيهم الممرضون الذين يرتدون الزي الأبيض، والذين لم يفعلوا شيئاً للتدخل في الأمر أو احترام حقوق المرضى، بل أساءوا معاملتهم لفظياً ونددوا بهم.

ووصف «محمد» الأوضاع التي واجهها في المشفى الوطني في بانياس قائلاً:

تعرض للضرب فتى، يبلغ من العمر 15 عاماً، على أيدي أحد الممرضين عندما كان في انتظار تلقي العلاج بغرفة الطوارئ بالمستشفى الوطني بحمص. (Lat 34.739761 Long 36.710536) © Digitalglobe / Tomnod 2011.

«لم نُعامَل كبشر، وإنما كحيوانات... فعلى مدى أربعة أيام كانت يداي ورجلاي مقيدة بالسرير، وكان من الصعب عليَّ أن أتحرك ... وكنت بدون طعام أو ماء. ذات مرة طلبت من الرقيب شربة ماء، فقال: لا بأس، سأعطيك ماء، وبال عليَّ ... كمالم يُسمح لنا باستخدام المرحاض... كنا نفعلها على السرير... وعندما كنت أغمض عيني في بعض الأحيان، كان [الرقيب] ينخزني بهراوة مصنوعة من الأسلاك... وكان الممرضون والأطباء باللباس الأبيض يدخلون الغرفة ويتضاحكون مع الرقيب... وقال له أحدهم إنه يكفي ضربنا، ولا حاجة للتبول علينا... وجاء آخر ونظر إلينا ثم صرخ قائلاً إننا نستحق ما كنا نعانيه لأننا حيوانات... وكانت الممرضات يدخلن الغرفة في أوقات مختلفة كي ينخزننا بالأبر. فقد قامت أربع ممرضات على الأقل خلال حوالي خمس مرات مختلفة بنخزي بالأبر في وجهي وقدمي وبطني».

بعد التعرض لإساءة المعاملة لمدة أربعة أيام، نُقل «محمد» والجرحى الآخرون إلى مشفى الباسل في طرطوس، التابع لوزارة الصحة، حيث وُضعوا في قسم بالمشفى يُستخدم للذين تحتجزهم الشرطة العسكرية. وقد مكثوا هناك لمدة ستة أيام، ولم يتعرضوا لمزيد من الاعتداءات أو إساءة المعاملة، بل قُدمت لهم أول وجبة مناسبة منذ أيام، وتم تنظيف جروحهم وإعطاؤهم حُقن مضادات حيوية، لكنهم لم يستحموا طوال أيام إقامتهم. وتم نقل ما لا يقل عن ثلاثة منهم، ومن بينهم «محمد»، إلى مرافق اعتقال أخرى، وفي النهاية أُخرج أحدهم على الأقل، وهو «محمد»، من المشفى وأُطلق سراحه.

المشفى العسكري في حمص

وردت أنباء عن إساءة معاملة المرضى في المشفى العسكري في حمص. فقد ذكر طبيبان مدنيان عملا هناك أنهما شاهدا بعض الجرحى وهم يتعرضون للضرب على أيدي موظفي المشفى، ومعظمهم ممرضون وممرضات، لأنهم كانوا يتصورون أن الجرحى من معارضي الحكومة بسبب إصاباتهم.[21] وقال أحدهما إنه رأى أربعة أو خمسة أطباء وأكثر من 20 ممرضاً وهم يسيئون معاملة المرضى.[22] ففي مطلع أبريل/نيسان مثلاً رأى المشهد التالي:

«ما إن تم اخراج رجل مصاب بطلقة نارية في ساعده من سيارة الإسعاف قام ممرضون وعاملو نظافة في المشفى بضربه بقوة حتى نزف من أنفه. خرج طبيب وقال لهم أن يبتعدوا عن المصاب».

في هذه الحالة، تدخل أحد كبار الأطباء وطلب من الممرضين وعمال النظافة الابتعاد عن الرجل الجريح، ولكن لم يُتخذ أي إجراء تأديبي ضد أولئك الذين اعتدوا عليه، ولم يتم وقفهم عن العمل أو فصلهم من مناصبهم في المشفى.

إن وتيرة وحجم الانتهاكات التي ارتكبها موظفو المشفى دفعا المدير إلى عقد ما لا يقل عن أربعة اجتماعات في الفترة من 25 مارس/آذار إلى 17 أبريل/نيسان[23]، حث فيها الفريق الطبي على معاملة جميع المرضى على قدم المساواة وبلا تمييز، وقال إن الاعتداء الجسدي على المرضى غير مسموح به، وإن الشرطة العسكرية، وليس الموظفين الطبيين هم الذين ينبغي أن يقوموا بالتحقيقات.[24] بيد أن الحادثة المذكورة آنفاً وقعت بعد الاجتماع الثاني. وفي الاجتماع الثالث، ذُكر أن المدير أبلغ الموظفين بأنه سيتخذ إجراءً تأديبياً ضد كل مَن يسيء معاملة المرضى. وعقب ذلك الاجتماع، تضاءلت حوادث ضرب المرضى بشكل كبير.

وفي أبريل/نيسان، ذُكر أن طبيبين عسكريين برتبة رائد خضعا لإجراءات تأديبية بسبب ارتكاب انتهاكات ضد المرضى، مع أن طبيعة الانتهاك غير معروفة لمنظمة العفو الدولية. وقد مُنعوا من العمل في غرف العمليات في المشفى لمدة ثلاثة أشهر. غير أن هاتين الحادثتين هما الحالتان الوحيدتان المعروفتان لدى منظمة العفو الدولية اللتان اتُّخذت فيهما إجراءات تأديبية بحق موظفين طبيين بسبب إساءة معاملة الجرحى، في حين أن مثل هذه المعاملة السيئة متفشية على نطاق واسع في مشاف حكومية معينة، ولا تزال مستمرة. كما ذُكر أن بعض الجرحى حُرموا من الحصول على رعاية طبية في مشفى حمص المركزي.

فقد قال «جميل»[25]، البالغ من العمر 28 عاماً، لمنظمة العفو الدولية إنه بينما كان يقود سيارته ليخرج بعائلته من بلدة تقع جنوبي حمص في 16 مايو/أيار[26]، أصيب بطلق ناري في قدمه ونقله جنود إلى المشفى العسكري في حمص، حيث أُرغم على البقاء هناك بدون السماح له بالاتصال بعائلته لمدة أسبوعين، رفض خلالها الأطباء والممرضون تغيير ضمادات قدمه المصاب، مما أدى إلى انتفاخها والتهابها، مع أنهم قاموا بالعناية بعدة جرحى من أفراد قوات الأمن ممن كانوا موجودين في غرفة المشفى نفسها. وقال إنهم لم يعطوه مضادات حيوية أو حقنة ضد الكزاز، وهي العلاج الأساسي المتعارف عليه للجروح الناتجة عن الطلقات النارية. وقال لمنظمة العفو الدولية:

«عندما وصلت، اقتادوني إلى غرفة، وقام عدة رجال يرتدون ملابس مدنية ويحملون عصي بتفتيشي، وأخذوا محفظتي وهاتفي المحمول وهم يشتموني كل الوقت وينادونني بالإرهابي ويشتمون أمي وأختي. ثم بدؤوا بضربي لمدة حوالى نصف ساعة حتى دخل طبيب وقال لهم أنه يجب عليه معالجتي واعتذر لي مبتسماً. قام بتنظيف جرح قدمي وتضميده ثم تم نقلي إلى غرفة فيها سبعة رجال أمن وجندي من حلب».

«طبيب آخر، يعمل كضابط في الجيش، كان يأتي ويغير على جراح كل من رجال الأمن السبع كل يوم، ولكن لا يغير على جراحي. وكنت أسأله أن يغير على جرحي، فيجيب: لن أنظف جرحك، سأنتظرحتى تتعفن رجلك لكي أقطعها».

«أخبرت ممرضاً في يوم من الأيام بأن قدمي متورمة، فأجابني: لا أعالج أناساً مثلك، أنت إرهابي مسلح».

«بعد عدة أيام، بدأت تفوح رائحة نتنة من قدمي، فترجيت الدكتور أن ينظف جرحي، ولكن رجال الأمن المصابين الذين كانوا يشاركوني الغرفة قالوا بأني لا أستحق المعالجة، وظل الدكتور يردد أنه يأمل أن تتعفن قدمي ليتم قطعها».

«كان الممرضون يفحصون رجال الأمن المصابين بانتظام ويعتنون بهم إذا أرادوا أي شيء، ويساعدوهم إذا أرادوا الوقوف أو تعديل جلستهم. ولكن لم يأبهوا لي، وكنت حتى إذا سألتهم لأشرب الماء، فيحضرونها لي بعد ساعتين».

«كان تختي بجانب الباب، حيث أستيقظ كل صباح على صراخ الدكتور العالي كل ما يمر بجانبي، حيث كان يضربني على الجرح بسماعاته عند مروره».

وقال «جميل» لمنظمة العفو الدولية إنه بعد مرور حوالي 15 يوماً، أخبره الطبيب بأنه شفي من دون أن يفحص قدمه. وحال وصول «جميل» إلى منزله، زار صيدلانياً قال لمنظمة العفو الدولية[27] إنه عندما فحص الجرح أول مرة، كانت رائحته نتنة وفيه ديدان. وقال الصيدلي إنه قام بتنظيف الجرح مرة كل ثماني ساعات ولمدة 10 أيام، وأعطى «جميل» حقنة مضادة للكزاز ومضادات حيوية.

إن مثل هذا الإهمال المتعمد المزعوم وإساءة معاملة الجرحى يثير بواعث قلق عميقة بشأن عدم حيادية الموظفين الطبيين، الذين يلقي سلوكهم ظلالاً من الشك على مدى كفاية العناية الطبية والمعاملة الإنسانية التي يتلقاها العديد من الأشخاص الآخرين، بمن فيهم العديد ممن قضوا نحبهم.

فعلى سبيل المثال، ذُكر أن مجنداً من محافظة حلب اسمه حسام وعمره نحو 20 عاماً، نُظر إليه «كخائن» من قبل الموظفين الطبيين وغيرهم من أفراد قوات الأمن الجرحى قبل أن يلقى حتفه متأثراً بجراحه في المستشفى في أواخر مايو/أيار، ربما نتيجة للإهمال الطبي. وكان قد أُطلقت عليه النار في صدره ويده وقدمه. وقال مريض آخر، كان موجوداً في وقت وفاته لمنظمة العفو الدولية:[28]

«استيقظت بعد حوالي الساعة، وحسام بعده نائماً. ناديت اسمه، ولكنه لم يجب. عندما دخل الدكتور أخبرته أن حسام لا يتحرك ولا يصدر أي صوت فتطلع في وغادر. وسألت الدكتور مرة أخرى وأجابني: دعه يموت. بعد يومين على هذه الحالة، قام ممرض بنكزه 3 مرات ولكن حسام لم يحرك ساكناً، فقام الممرض بأخذه خارج الغرفة، وأخبرنا عاملون طبيون لاحقاً أنه توفي».

وفقاً لتقرير المشفى العسكري الذي أُعطي لعائلته، فإن عبدالغفار الزعبي، البالغ من العمر 29 عاماً، قد توفي في 23 مايو/أيار 2011. وكان قد أُطلقت عليه النار في كتفه من الخلف قبل ذلك بثمانية أيام بحسب أقوال أقربائه، واستقرت الرصاصة في جسمه. وقال قريب له رافقه إلى مشفى البر والخدمات في تلكلخ، التابع لجمعية خيرية خاصة، إن عبد الغفار كان يحتفظ بوعيه ويتكلم بشكل طبيعي، ولكنه اشتكى من أنه لا يشعر بقدميه:[29]

«قال عبدو أنه شعر بريح باردة في صدره، فحثنا الطبيب أن نأخذه حالاً إلى مشفى مجهز بشكل أفضل في حمص لإزالة الرصاصة. قام عمي بنقل عبدو بالسيارة، ولم نسمع عن الاثنين أي شيء لعشرة أيام عندما عاد عمي وأخبرنا بأن قوات الأمن الحكومية أوقفتهم في طريق الخربة عند مغادرة تلكلخ، وقامت باعتقال عمي وقالوا بأنهم سيأخذون عبدو إلى المشفى العسكري في حمص. في اليوم الذي تلا الإفراج عنه، ذهب عمي إلى مشفى حمص العسكري حيث قالوا له أن عبدو قد توفي. كانت جثته في المشرحة، ولا نعرف ما نوع الخدمات الطبية التي كان يتلقاها، فقد كان هناك تقطيب على كتفه وخصره، ولا نعرف لماذا، وكان هناك ضمادات على آذانه ومؤخرة رأسه».

ويقول تقرير المشفى إن سبب وفاته هو إصابته بتكدم الرئتين ناتج عن رصاصة في الصدر.

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بوقوع التعذيب والحرمان من تلقي العلاج الطبي بالمستشفى العسكري في حمص. (Lat 34.747986 Long 36.690795) .Digitalglobe / Tomnod 2011 ©

كما يُذكر أن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتُكبت في مرافق داخل مباني المشفى العسكري، الذي يضم مركز الاعتقال التابع للشرطة العسكرية والمشرحة.

فعلى سبيل المثال، وفي حادثتين منفصلتين وقعتا في مركز اعتقال الشرطة العسكرية، تعرض رجل جريح وامرأة جريحة للتعذيب بقضيب حديد محمَّى على أعضائهما التناسلية. وأصبحت حالة المرأة (التي تعرف

منظمة العفو الدولية اسمها، ولكنها امتنعت عن ذكره بهدف حمايتها) معروفة على نطاق واسع في أوساط أطباء المشفى بعد أن طلب الضابط المسؤول في مركز الاعتقال التابع للشرطة العسكرية في أواخر مايو/أيار إجراء فحص نسائي لها لأنها كانت تعاني من صعوبات في التبول –[30] وقال طبيب لمنظمة العفو الدولية إن الأطباء لم يعلموا بأمرها إلا أثناء إجراء ذلك الفحص. وقال شخص آخر جريح كان قد اعتُقل[31] ونُقل معها إلى المشفى في سيارة الإسعاف نفسها في 17 مايو/أيار، إنها تعرضت لإطلاق النار في أحد أطرافها. وقد تعرض الرجل للضرب على أيدي الممرضين عند وصوله إلى المشفى، بينما تعرضت المرأة لإساءة معاملة لفظية، مع أنه لم يستطع أن يرى ما إذا كانت قد تعرضت لاعتداء جسدي أم لا. وقد أُطلق سراحها في وقت لاحق.

أما حالة الرجل «وليد»، الذي حُرقت أعضاؤه التناسلية، فقد تم توثيقها في وقت سابق من قبل منظمة العفو الدولية.[32] ولم يُعرف في ذلك الوقت أن التعذيب ارتُكب في مركز الشرطة العسكرية الواقع داخل المشفى العسكري في حمص بيد أن رجلاً في الرابعة والثلاثين من العمر كان قد قابل الضحية «وليد» عندما كانا محتجزيْن لفترة من الوقت في السجن المركزي بحمص، قال إن «وليد» أخبره إنه تعرض للتعذيب في مركز الشرطة العسكرية في المشفى العسكري في حمص[33]، وكشف له عن آثار حروق على خصيتيه نتيجةً للتعذيب الذي تعرض له هناك. وقد أُطلق سراح «وليد» منذ ذلك الحين، ولكن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من الاتصال به.

وطعن الجنود «سامر»، وهو رجل في الحادية والعشرين من العمر، في عجيزته مرتين باستخدام الحربة خلال القبض عليه في 17 مايو/أيار في إحدى بلدات محافظة حمص. واقتيد «سامر» إلى المشفى العسكري في حمص كي يتعرف على هوية جثث رجال من بلدته. [34] وتحدث لمنظمة العفو الدولية عما حدث في مشرحة المشفى:

«كنت معصوب العينين وكانت يداي مقيدتان وراء ظهري. لف رجل أمن قناعا على فمي وأخذني إلى غرفة باردة جدا. لم اعرف ما هي. ثم أمر رجل الأمن رجل آخر ،كان على ما يبدو يعمل في المستشفى ، لإظهار جثة رقم واحد.

«أزال العصبة عن عيناي وقال لي أن لا أجرؤ على رفع رأسي. قال لي ' لا تنظر إلى الأعلى وإلا قتلتك.. فقط أنظر حيث أوجهك'. فتحوا كيس نايلون الأسود واستطعت أن أرى جثة من الرأس إلى الصدر. كانت جثة فلان.[35] أخبرته من تكون الجثة. كتب الاسم على قطعة من الورق وعلّم الجثة. وقد كانت عينه اليمنى مقطبة، كان مضروب بالرصاص في كتفه الأيمن وعلى ما يبدو كان مطعونا في الصدر. بقيت متماسك ولكن كنت أبكي عميقا في داخلي.

«ثم جعلني أرجع إلى الوراء وأضع العصابة على عيني مرة أخرى ، وأمر العامل في المستشفى لجلب جثة رقم اثنين. لم يظهروا لي سوى الوجه والرقبة و رأيت فلان. كان الأمر يبدو كما لو أنهم احرقوا شعره ولحيته، وكان عنقه يبدو مكسورا لأنه كان رخو.

«ثم طلب مني أن أرجع إلى الوراء وقال : اجلب الجثة رقم ثلاثة. وكان فلان وكان عنقه يبدو أسود اللون وبدت أسنانه سوداء وكان وجهه مشوها قليلا، وتحديدا عينه اليمنى وصدره ، كما لو كانوا قد طعنوه مرتين أو ثلاث مرات بحربة في صدره. كان هناك ديدان على الجانب الأيسر من بطنه. مرة أخرى علّم الاسم الذي أعطيته إياه على الجثة.

«كانت الجثة رقم أربعة مشوهة بحيث لم أستطع التعرف عليه. كان كما لو كان جانب واحد من وجهه قد ذاب. قلت: 'سيدي، أنا لا أعرفه'. هكذا بدأ يحرك وجهه يمين ويسار لكني لم أستطع التعرف عليه. أظهر لي جثث أخرى، وأعتقد أن المجموع كان 10 جثة. قلت أنني لا أعرف أحد منهم. فغضب وقال : 'اذا أنت لا تعرفهم؟ حسنا، سوف يعرفوك بأنفسهم!'

«فتح باب براد الجثث، ووضع الطرميشة على عيوني ودفعني إلى الداخل، فوقعت ووجهي باتجاه الأرض على ما شعرت أنها جثة. نهضت بصعوبة لأني كنت مصاب ومعصوب العينين ومقيد اليدين.وعندما كنت أحاول أن أقف لأنني لم أرد أن أكون مستلقيا بين الجثث، كنت أحاول تجنب أن أدوس على أي من الجثث. وقفت أخيرا... بدأت الصلاة بصمت حتى يهون الله علي. حاولت بعد ذلك أبعد تفكيري عن حقيقة أنني كنت محصورا في المشرحة، وبدأت التفكير في عائلتي وأصدقائي، في أي شيء في العالم الخارجي من شأنه أن يجعلني أنسى أين أنا.

«وبعد حوالي ساعة أو ساعتين ، شعرت بالبرد عميقا في عظامي ،و كنت أرتجف... كانت عظامي ترتجف، لذا صحت لهم : أتوسل إليكم ، أقسم بالله أنني الآن عرفتهم... عرفتهم كلهم.

«فتحوا الباب وسحبوني. أمرني أن اركع. أخبرته بأنني مصاب ولكنه أجبرني على الركوع. أزال العصبة عن عيناي وطلب مني أن أرفع رأسي، ثم سكب زجاجة كاملة من الكحول الطبي فوق رأسي. اعتقدت في البداية انه مياه ، ولكن بعد ذلك أدركت أنه كان الكحول الطبي من رائحة و مفعوله الاحتراقي.

«مسح عيناي ثم أحضر كاميرا الصور الرقمية صغيرة... أظهر لي صورا للجثث نفسها التي رأيتها في وقت سابق، وأنا كررت الأسماء الثلاثة الأولى، ثم تعرفت على أثنين آخرين. لم أتعرف على الباقي...ولكن لم أجرؤ على قول ذلك، لذا ذكرت أسماء أعرفها من بلدتي. كان علي أن أنقذ نفسي.

«أخذت معصوب العينين ولكن كان بمقدوري أن أرى من أسفل العصبة والقوا بي في أسفل الحافلة وكان هناك رجالاً يدوسون علي ويضربونني. اخبرتهم بأنني مصاب، سألوني أين؟ وعندما أشرت الى الإصابة ضربوني بقوة عليها. ثم بدأت أنزف وأمرهم أحدهم بأن يبعدوا عني. فبدأوا بالبصق علي وشتمي.

«وصلنا إلى فرع [ربما الأمن العسكري]، وأخذوني إلى المحقق. أزالوا العصبة عن عيناي وطلبوا مني أن أبقي عيناي في الأرض. ثم احضروا كاميرا وجعلوني أشاهد نفس الجثث وكلما كنت أعطيهم أسم جثة كانوا يضعون العصا الكهربائية علي. كان يجعل صوتي يرتجف. عندما وصلت إلى آخر جثة، لم استطع تذكر الاسم الذي أعطيته سابقاً فأعطيت إسم آخر. فوضع العصا الكهربائية على ساقي اليسرى وأبقاها هناك لفترة من الوقت ثم طلب من الحارس أن يأخذني».

وقد أُطلق سراح «سامر» في الأسبوع الأول من يونيو/حزيران بعد وضع بصمة إبهامه على وثائق قال إنه لم يُسمح له بقراءتها.

3/الحرمان من الرعاية الطبية

«إذا أرسلنا بطلب إلى بنك الدم المركزي، نضع (المصاب) عرضة للاعتقال والتعذيب»

طبيب عمل في مشفى خاص في حمص إلى أن فرّ من سوريا في يوليو/تموز 2011.[36]

سيارات الإسعاف تتعرض للإعاقة والهجوم

لقد جعلت قوات الأمن السورية من الصعب، على نحو متزايد، أن تقوم طواقم الإسعاف بنقل الأشخاص الذين أُصيبوا في الاضطرابات بسرعة وأمان. فقد عمدت إلى إعاقة سيارات الإسعاف التي استجابت لنداءات الإغاثة، وقامت بتفتيش واستجواب العاملين في الهلال الأحمر العربي السوري أثناء تأديتهم للواجب. وهددت طواقم الإسعاف بإطلاق النار عليهم أو اعتقالهم، كما عمدت إلى التدقيق في المرضى الذين نُقلوا إلى المشافي بسيارات الإسعاف واستجوابهم.

ومع أن منظمة العفو الدولية تلقت أنباء عن اعتقال مسعفين طبيين في دمشق، فإنها لم تتمكن من الاتصال بأولئك الأشخاص أو بزملائهم. وتتعلق المعلومات الواردة هنا بالمشكلات التي واجهها طواقم سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر العربي السوري في حمص.

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية بشكل فردي مع ثلاثة من متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري، الذين وصفوا الصعوبات التي واجهوها مع زملائهم في الوصول إلى الجرحى، وذلك بسبب إجراءات الجيش وقوات الأمن. واستمرت تلك الصعوبات على الرغم من أن غسان عبدالعال، الذي عُين محافظاً لحمص في 21 أبريل/ نيسان،37 أصدر تعميماً بعد توليه مهام منصبه بفترة قصيرة، طلب فيه من قوات الأمن السماح لسيارات الإسعاف بالعمل بحرية وعدم إخراج المرضى منها.[38]

سيارة إسعاف في مرمى النار[39]

في الساعة العاشرة من صبيحة يوم 7 سبتمبر/أيلول 2011، استُدعي الهلال الأحمر العربي السوري لنقل رجل جريح في منطقة الورشة في حمص، فتوجه السائق مع أربعة من المسعفين الطبيين التابعين للهلال الأحمر والمتطوعين، الذين كانوا يرتدون الزي الرسمي للهلال الأحمر، إلى المكان في سيارة إسعاف كانت تشعل أضواءها الحمراء والزرقاء. وقد توقفوا عند نقطة تفتيش في حارة الحميدية، حيث قال لهم ضابط الأمن المسؤول، وبشكل غير معتاد، إنه إذا كان الشخص مصاباً بجروح بالغة، فإن بإمكانهم سلوك طريق أقصر إلى المشفى وتجنب نقطة التفتيش الأمنية في طريق العودة. وقال مسؤول في الهلال الأحمر إنه لم تُسمع أصوات إطلاق نار في ذلك الوقت وإن الوضع في المنطقة كان هادئاً. بيد أنه بعد نقل سيارة الإسعاف للجريح في حوالي الساعة 10.35 مساءً، تعرضت السيارة لإطلاق النار من قبل قوات الأمن على

ما يبدو عندما سلكت الطريق البديل من حارة الحميدية إلى شارع الهول، فأُصيب ثلاثة من متطوعي الهلال الأحمر العربي السوري بجروح، من بينهم محمد الحكم دراق السباعي، الذي فارق الحياة بعد ثمانية أيام.[40] وأظهرت صور فيديو وصور فوتوغرافية التُقطت عقب الهجوم وجود ما لا يقل عن 12 ثقباً في سيارة الإسعاف وبقع دم على أرضية السيارة وعلى مقعد طويل في داخلها.[41]

وفي حالات عدة عمدت نقاط التفتيش إلى تأخير سيارات الإسعاف التي كانت تحاول توصيل الأشخاص المصابين إلى المشافي. ففي الثانية عشرة والنصف ليلة 5-6 أغسطس/آب، على سبيل المثال، استُدعي الهلال الأحمر العربي السوري لمساعدة فتاة مصابة في الرابعة عشرة من العمر في حي الفاخورة بحمص[42]. وتم إيقاف سيارة الإسعاف في ثلاث نقاط تفتيش أمنية في شارع العدوية، الذي يبلغ طوله نحو كيلومترين. وفي نقطة التفتيش الأولى قام أفراد الأمن بفحص تعميم المحافظ والأمر الخاص بالمهمة، ثم سمحوا للسيارة بالمرور. وفي الثانية طلب أحد الضباط من طاقم الإسعاف فتح أبواب السيارة، وتفقدَّ أفراد الأمن عدد الأسماء المذكورة في أمر المهمة مقارنة بعدد أفراد الطاقم الموجودين في السيارة، ثم سمحوا لها بالمرور. وفي الثالثة طلب أحد الضباط من أفراد الطاقم إبراز هوياتهم الشخصية. فقال الطبيب إنه نسيها لأنه كان في عجلة من أمره. فطُلب منه النزول من السيارة على الرغم من أنه أوضح أنه سيكون المسؤول عن معالجة الفتاة الجريحة. وعلى الرغم من صدور عدة أوامر له بالنـزول من السيارة، فقد رفض الطبيب مغادرتها. وفي النهاية قرر الضابط الاحتفاظ بالهويات الخمس الأخرى للتأكد من عودة سيارة الإسعاف إلى نقطة التفتيش التي يقف عندها. ولكنه هدد الطاقم من أنهم إذا لم يعودوا في غضون خمس دقائق، فإنه سيعتبر السيارة مسروقة، وستُقصف بقنبلة بقاذف .

ولحسن حظ الفتاة أنها كانت بوعيها واستطاعت السير على قدميها على الرغم من إصابتها في الحوض، وعادت سيارة الإسعاف إلى نقطة التفتيش في غضون الدقائق الخمس المحددة كموعد نهائي. وقال أحد المسعفين الطبيين إن الطبيب في العادة يقوم بتنظيف الجرح وإغلاقه قبل نقل المريض إلى المشفى، ولكنه لم يستطع أن يفعل ذلك بسبب التهديد. وبالإضافة إلى ذلك فقد طلب المسعفون من والد الفتاة عدم مرافقة ابنته لأنهم كانوا يخشون أن يتسبب وجوده بمزيد من التأخير أو المشكلات عند نقاط التفتيش.

عند نقطة التفتيش أُمر جميع أفراد الطاقم، باستثناء السائق بالنزول من السيارة ورفع أيديهم، ثم قام الجنود بتفتيشهم. ودخل الضابط الذي استوقفهم في البداية سيارة الاسعاف حاملاً بندقيته – وهو ما يعتبر انتهاكاً لقواعد الهلال الأحمر العربي السوري – واستجوب الفتاة. وعندما قالت إنها تعرضت لإطلاق النار بينما كانت في حديقة جدها، اتهمها الضابط بالكذب. وفي النهاية أعاد الهويات إلى طاقم الإسعاف وسُمح للسيارة بالمرور.

وفي حادثة أخرى،[43] في الأسبوع الثالث من شهر يوليو/تموز 2011، استُدعي الهلال الأحمر العربي السوري في حوالي الساعة الثالثة عصراً لنقل رجل مصاب بجروح خطيرة في حي الفاخورة. وتم إيقاف سيارة الإسعاف عند نقطة تفتيش في حي باب تدمر، القريب من وُجهة السيارة، وأبرز أفراد الطاقم تعميم المحافظ وأمر المهمة. فقال الضابط، في إشارة إلى التعميم، «إنني لا أتلقى أوامري منه. إنقعها واشرب ميتها». ثم طلب من الطاقم الانتظار وذهب بعيداً عنهم. وعندما عاد سألهم عن الشخص الذي استدعاهم لإسعاف الجريح فقالوا إنهم لا يعرفونه. ومرة أخرى ابتعد الضابط وتحدث في الراديو اللاسلكي، ثم عاد وأمرهم بفتح السيارة. وقام بعدِّ العاملين السبعة، وسألهم عن سبب وجود ستة أسماء فقط في القائمة. فأوضح الطاقم أن السابع متطوع انضمَّ إليهم في اللحظات الأخيرة لأن الحالة عاجلة وخطيرة. فاتهمهم الضابط بتهريب أشخاص إلى حي باب السباع في الوقت الذي يتعرض فيه للهجوم من قبل القوات الحكومية، وأمرهم بالخروج من السيارة وقام بتفتيشها. دخل الضابط سيارة الإسعاف ببندقيته، ولكن أفراد الطاقم كانوا يخشون أن يعبروا عن رفضهم ذلك الانتهاك لقواعد الهلال الأحمر العربي السوري. ذكَّروه بأنهم يجب أن ينقلوا رجلاً جريحاً ولكنه أمرهم بالانتظار، قائلاً إنه لم يكمل حديثه مع قادته. وقال أحد أفراد الطاقم لمنظمة العفو الدولية:

«ثم قلنا للضابط أن الجريح ممكن أن يكون قد مات، وطلبنا منه اننا نريد العودة إلى مكاتبنا. ولكن الضابط قال لنا أنه ممكن أن يأخذنا إلى الفرع (الأمن). خفنا كثيراً لأنه عندما يؤخذ احدهم إلى الأمن، لا أحد يعرف متى يخرج.

«تكلمنا مع مكتبنا وقلنا لهم أن يرسلوا سيارة إسعاف أخرى للجريح، ففعلوا ذلك واخذوا طريق آخر للوصول إليه. ثم أخذ الضابط منا هواتفنا الجوالة... لم نعرف ما سيحدث لنا. فذهب قائدنا الميداني[44] ليحكي مع الضابط لإقناعه السماح لنا بالذهاب... ولكن الضابط قال أن بطارية اللاسلكي قد انتهت وأنه بحاجة لإعادة تشريجها. وبقينا ننتظر.

«بعد إعادة تشريج البطارية، تكلم مرة أخرى مع قياديه وعاد. أعاد لنا الهواتف الجوالة وسمح لنا بالمغادرة. عدنا لمكتبنا بعد حوالى ساعة من توقيفنا».

سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر السوري تعرضت للإصابة بـ 12 رصاصة على الأقل في 7 سبتمبر/أيلول 2011.

© Private

وفي حادثة أخرى وقعت في يونيو/حزيران،[45] تلقى الهلال الأحمر العربي السوري مكالمة لنقل شخصين جريحين في باب السباع. ووصلت سيارة الاسعاف إلى دوار القلعة في مدخل طريق باب السباع، حيث شاهد أفراد الطاقم تبادلاً كثيفاً لإطلاق النار، مما أرغمهم على العودة. ثم اعترضتهم سيارتان من نوع «أوبل» لونهما أحمر، وهو طراز غالباً ما يُستخدم من قبل الشرطة، وطلبتا منهم الوقوف. وقال أحد المسعفين الطبيين لمنظمة العفو الدولية:

«خرج جندي يضع على رقبته شاش من إحدى السيارات وتوجه إلى سيارة الإسعاف وهو يحمل بارودته، وفتح باب الإسعاف، ورمى بنفسه على ارضها وقال: «عالجني». قلت له: سأفعل ولكن يجب أن تعطي أولاً بارودتك لرفاقك، وهم يستطيعوا اللحاق بنا بسياراتهم، وشرحت له أن قوانيننا لا تسمح بإدخال سلاح على سيارة الإسعاف. فسبني وقال أنه لن يترك سلاحه.

«رأيت أن جرحه بسيط فأصريت عليه قائلاً: إذاً لا استطيع معالجتك وأنت تحمل السلاح داخل الإسعاف. فلقم البارودة ووضعها على خاصرتي وقال: 'ستعالجني هلق.' فقال له زميله: تعال، نحن نأخذك. لسنا بحاجة لهؤلاء الناس.' خرج من سيارة الإسعاف وهو يشتمني... ثم وجه سلاحه تجاه سيارة الإسعاف ووضع يده على الزناد ولكن رفاقه شدوه وأعادوه إلى سيارتهم».

المشافي والمهنيون الصحيون يواجهون العقبات

مع تعمُّق انعدام الثقة في المشافي الحكومية، تزايد عدد الجرحى وعائلاتهم وأصدقائهم الذين يختارون المعالجة في مشاف خاصة أقل تجهيزاً أو في المشافي الميدانية المؤقتة. ورداً على ذلك عمدت السلطات إلى تقييد الرعاية الطبية التي تستطيع مثل هذه المرافق تقديمها.

فقد أصدرت مديرية الصحة في حمص تعميماً موجَّهاً إلى جميع المشافي الحكومية والخاصة بتاريخ 12 أبريل/نيسان 2011 دعت فيه المشافي إلى قبول جميع الحالات وتقديم جميع الإسعافات الأولية الضرورية.[46] بيد أن التعميم يأمر المشافي بإرسال الجرحى إلى المشفى العسكري وإبلاغ مديرية الصحة بجميع الحالات التي تتعلق بالأشخاص الجرحى. ولكن العديد من المهنيين الصحيين لم يرحبوا بالتعميم لأنه لا يعطي الأولوية لرعاية المريض ويقضي بنقل المرضى قسراً بدون الحصول على موافقتهم ويعرِّضهم لخطر الاعتقال غير القانوني والتعذيب.

وطلب تعميم ثان صدر عن مديرية الصحة في حمص بتاريخ 26 أبريل/نيسان 2011 من المشافي الحكومية والخاصة أن تكون في حالة جهوزية لقبول الجرحى ومعالجتهم وإجراء العمليات الأساسية لهم. كما أمر المشافي بإبلاغ «الدوائر المعنية» ومديرية الصحة في حمص بوصول الجرحى.[47] ومن المهم للغاية أن التعميم ينص على أن بنك الدم المركزي التابع لوزارة الدفاع هو الجهة الوحيدة في المحافظة المخوَّلة بتوزيع الدم. وحذَّر التعميم بأنه لا يُسمح لأي مشفى أو أية هيئة أخرى باستقبال متبرعين بالدم أو أخذ الدم «تحت طائلة تحميل المسؤولية القانونية لدى مخالفة ذلك لمنع إنتقال أمراض مؤذية وحفاظاً على الصحة العامة».

وكانت مراكز بنك الدم المركزي هي المزوِّد الوحيد للدم منذ مدة طويلة. بيد أن احتكار إمدادات الدم من قبل وزارة الدفاع، ولاسيما خلال حملات القمع الأمنية – وعندما لا يكون التنقل بحرية آمناً – ربما يعرض للخطر الجرحى الذين في حاجة للمعالجة الطبية الطارئة والذين يكونون بحاجة ماسة إلى نقل الدم في المشافي وغيرها من المرافق الصحية. ولذلك، فإن القيود التي تفرضها وزارة الصحة على المشافي والمرافق الصحية المرخصة فيما يتعلق باستقبال المتبرعين بالدم أو أخذ الدم أمر يدعو إلى التساؤل.

وقال عامل صحي، ظل يعمل في مشفى خاص في حمص إلى أن فرَّ من البلاد في يوليو/تموز 2011، لمنظمة العفو الدولية:[48]

«كل مرة نستقبل جريح مصاب بطلق ناري وبحاجة ماسة للدم، نواجه مشكلة حقيقية: إذا أرسلنا بطلب لبنك الدم المركزي، يعني أن الأمن سيعلم به وسيكون عرضة للاعتقال والتعذيب وإمكانية الوفاة في الحجز. وإذا حصلنا على دم بطرق أخرى، فنحن نضع أنفسنا والمستشفى بخطر الملاحقة القانونية بسبب مخالفتنا المنع».

الطواقم الطبية تعمل تحت الحصار

أُصيب محمد ماجد العكاري في حي البرج بتلكلخ خلال حملة أمنية في 14 مايو/أيار 2011، ونقله رجلان على دراجة نارية إلى مشفى البر والخدمات بحسب ما ذكر الطبيب الذي عالجه. وقال الطبيب لمنظمة العفو الدولية[49]:

«كان ينزف بشدة ويصيح من الألم... لم يكن لدينا أي مواد تخدير أو وحدات دم، وكل ما كان يمكننا عمله هو تنظيف الجرح، وتزويده المسكنات والمصل... كان ما نحتاجه هو وحدات الدم ، و مواد التخدير، وجراح وعادةً يكون كل هذا متاحاً في مشفى الباسل. ولكن كان من المستحيل أن نأخذ ماجد إلى هناك لأن الجيش والأمن كانوا يحتلون المشفى وكان القناصون يتمركزون على السطح لكي يطلق النار على كل شخص على مرأى أعينهم».

وبالفعل، ففي الساعات الأولى من الحملة الأمنية على تلكلخ في 14 مايو/أيار، تمركز القناصة على سطح المشفى الوطني في تلكلخ (مشفى الباسل).

وقد قضى محمد ماجد العكاري نحبه بعد يومين. والتُقطت صورة فيديو لجثته وهي ملقاة على الأرض، ووُضع عليها قالبان من الثلج لأن نقله إلى مشرحة المشفى كان يشكل خطورة بالغة نظراً لأن الجيش استولى عليها. وفي النهاية تم دفنه في الحديقة.

وقال عامل صحي[50] آخر عالج محمد ماجد العكاري إن معالجته اقتضت استخدام 15 كيس مصل، كل واحد منها يدوم أربع ساعات، مما ترك 30 وحدة فقط لمعالجة بقية الجرحى، وقد نفدت بسرعة.

وفي حادثة أخرى وقعت في 7 مايو/أيار، تحدث طبيب كان يعمل في مشفى خاص في مدينة بانياس الساحلية خلال الحملة الأمنية على المدينة عن الصعوبات التي واجهها في معالجة الجرحى[51]:

«انقطاع الإتصالات والكهرباء [أدى إلى] عدم قدرة... تشغيل جهاز الأشعة البسيطة الذي احتجناه كثيرا من أجل تحديد أماكن الرصاصات فاعتمدنا على الفحص السريري دون الإستقصاءات».

لقد استهدفت القوات الحكومية المشافي الخاصة والمهنيين الصحيين العاملين فيها ممن اشتُبه في أنهم يعالجون الجرحى بدون إبلاغ السلطات وتوفير وحدات دم من مصدر غير بنك الدم المركزي.

كما أن الرعاية الطبية للمرضى تعرضت للخطر خلال الاقتحامات الأمنية على المشافي، والتي اقتيد بعدها الجرحى بشكل مخالف للآراء الطبية. وفي حالة واحدة على الأقل، داهمت قوات الأمن غرفة العمليات أثناء إجراء عملية جراحية لأحد المرضى.

في 7 سبتمبر/أيلول اقتحمت القوات الحكومية على مشفى البر والخدمات[52] في حمص بعد أن علمت بأن بلال الكن، الذي ذُكر أنه قائد ميداني مسلح وأنه معارض للحكومة ومطلوب للسلطات، كان يُعالج هناك.[53] وفي الحقيقة، كان بلال الكن قد فارق الحياة في وقت سابق من ذلك اليوم ونقلت عائلته جثته قبل وقوع الغارة بوقت قصير.

قامت القوات الحكومية بتفتيش المشفى في الفترة من الساعة الثانية إلى الثالثة والربع مساء، وسألت عن بلال الكن تحديداً، بحسب ما ذكر مهنيون صحيون. وعندما لم تجده قامت بالقبض على 18 جريحاً بدون

استشارة الفريق الطبي لتقرير الحالة الطبية أو الاحتياجات الطبية للمرضى، وبدون إبلاغ الموظفين الطبيين بالوُجهة التي اقتادتهم إليها. ونقلت قوات الأمن أولئك المرضى في شاحنة عسكرية وذهبت بهم بعيداً.

وقال طبيب كان موجوداً خلال الاقتحام إنه رأى مريضاً واحداً على الأقل فاقداً للوعي، وكان يُجرى له تنفس اصطناعي، وقد نزعوا أنبوب التنفس قبل اقتياده. وقال الطبيب إن زملاءه الموجودين في ذلك الوقت أخبروه بأن قوات الحكومة اقتادت مريضاً آخر كان قد خرج من غرفة العمليات قبل نصف ساعة فقط ولم يفقْ من التخدير بعد.

وفي حادثة أخرى وقعت في مطلع مايو/أيار، قال أحد الجراحين إنه كان يُجري عملية فتح بطن استقصائي[54] في مشفى البر والخدمات لمريض أُصيب بالرصاص في بطنه، عندما دخل ثلاثة من أفراد الأمن فجأة غرفة العمليات:[55]

«نحن، كل الفريق الطبي في غرفة العمليات كنا مرتدين اللباس الطبي المعقم بشكل كامل من الطاقية والقناع والحذاء. دخل رجال الأمن للغرفة في أحذيتهم دون أدنى اهتمام لقواعد غرفة العمليات... واحد كان يرتدي الاسود ويحمل عصا واثنين آخرين كانوا يرتدون ملابس مدنية احدهم معه بندقية والآخر دفتر وقلم. سأل أحدهم : «ما اسم هذا الكلب (أي المريض)؟ ممرضة اعطتهم اسمه.

«مشى الرجل الذي يحمل العصا إلى الأمام حتى صار قريب جداً من المريض وحدق في وجهه لنحو دقيقتين وهو يفتل بعصاه بجوار الرجل المريض... وكنا قد وضعنا طاولة طبية عليها أدوات معقمة فوق رجليه، وإذا ضربت العصا الطاولة عن طريق الخطأ لكانت وقعت الأدوات على بطن المريض المفتوح... لكن لم يتجرأ أحد على قول أي كلمة له. ثم غادر رجال الأمن الغرفة وكنا جميعا متوترين جدا. لم يكن لدينا خيار سوى مواصلة العمل على المريض... كنت عصبيا لدرجة أنني قرأت آية الكرسي[56] حتى هدأت قليلاً... ثم استأنفنا العملية الجراحية».

التعذيب والحرمان من الرعاية الطبية في مراكز الاعتقال

ما انفكت منظمة العفو الدولية تعرب عن قلقها بشأن تفشي استخدام التعذيب في سوريا على مدى سنوات، اتَّضح خلالها أن مراكز الاعتقال التابعة لمختلف أجهزة الأمن والمخابرات تفتقر إلى مرافق الرعاية الطبية الكافية للمعتقلين. ومنذ بدء الاضطرابات الحالية، تفاقمت هذه الأوضاع نتيجة لاعتقال آلاف الأشخاص والاكتظاظ في أماكن الاعتقال، بالإضافة إلى الروح العدائية التي تتعامل بها سلطات الاعتقال مع الأشخاص الذين تتصور أنهم معارضون للحكومة.

بعد قضاء أربعة أيام في المشفى الوطني في بانياس، حيث تعرض للتعذيب، وستة أيام في مشفى الباسل في طرطوس، اقتيد «محمد» مع جريحيْن آخريْن إلى سجن الأمن العسكري في طرطوس. وقد احتُجز «محمد»[57] هناك لمدة تسعة أيام، حيث تم استجوابه، ولكنه قال لمنظمة العفو الدولية إنه لم يتعرض لإساءة معاملة جسدية. بيد أنه كان يعاني من الألم طوال الفترة وغير قادر على الوقوف بعد بسبب جرح في بطنه وتعرضه للتعذيب في المشفى الوطني في بانياس. وقد سمح له المحقق بالجلوس أثناء استجوابه وهو معصوب العينين ومقيد اليدين، ولكنه لم يُسمح له ولجريحيْن معتقليْن آخريْن بإجراء فحص طبي من قبل طبيب أو بمعالجتهم من الجروح التي أُصيبوا بها.

بعد ذلك نُقل «محمد» إلى «الفرع 235»، وهو جهاز أمني في دمشق، حيث تعرض لمزيد من التعذيب وإساءة المعاملة، ولكنه لم يتلق أية رعاية طبية طوال 17 يوماً قضاها هناك. وقد صبوا الماء الساخن على رقبته وتحت إبطه وعلى باطني قدميه. وقام الحراس بجلده مع معتقلين آخرين بالسياط. وقال لمنظمة العفو الدولية إنه كان يخشى أن يطلب مراجعة طبيب. وفي وقت لاحق، وبعد أن سمح قاض بإطلاق سراحه في يونيو/حزيران، أُجريت له عملية جراحية لفتق في مشفى البر والخدمات في بانياس، حيث تعرف

المسؤولون الأمنيون على اسمه واستجوبوه بشأن ما إذا كان قد أُصيب مرة أخرى بجراح ناتجة عن طلق ناري، وداهموا منـزله بينما كان خارجه وطلبوا من عائلته أن يراجع جهاز أمن الدولة. وبدلاً من ذلك فرَّ إلى لبنان في 21 سبتمبر/أيلول 2011.

في أواخر مايو/أيار اعتقل جهاز أمن الدولة في دمشق «كريم»،[58] البالغ من العمر 30 عاماً، وأُرغم خلال فترة اعتقاله على الوقوف في وضعية قاسية بتقييد رسغيه بالقضبان الحديدية لنافذة زنزانته الانفرادية، بحسب ما ذكر في شهادته إلى منظمة العفو الدولية. ونتيجة لذلك لم يستطع الجلوس لا في النهار ولا في الليل. وفي كل مرة يغلبه النوم أثناء الوقوف، كان وزن جسده كله يهوي على قدمه، مما يؤدي إلى ليِّ قدمه والضغط عليها، وإيقاظه من النوم فجأة. وقد طلب مراجعة طبيب، وسُمح له بذلك في النهاية، ولكن الطبيب لم يستطع مساعدته بسبب اعتراض سلطات السجن:

«كانت قدمي متورمتان، حيث أضحى لونهما في شدة الاحمرار، وكنت أشعر بحرارة عالية فيهما تجعل الوقوف عليهما في قمة الألم، كنت أقف في نفس الوضعية لثلاثة أيام متتالية، 24 ساعة يومياً، مقيداً من يدي إلى الباب من الأعلى وأنا واقف وممنوع من النوم، وفي اليوم الثالث حوالي الساعة الثالثة أو الرابعة صباحاً لم أستطع الاحتمال أكثر من ذلك، فصرخت أطلب حارس الأمن، فأتى قائلاً: ما مشكلتك؟ قلت: أريد مشفى، فضحك وقال: أين تعتقد نفسك؟ قلت: أريد طبيباً، عليكم أن تحضروا طبيباً لي الآن، فأجابني: 'اخرس قبل أن أدخل وأفعصك [أحطمك أجزاءً]'.

«بقيت أدق بقوة على باب الزنزانة الانفرادية حتى استيقظ الضابط المشرف على السجن فقلت له أني لا أستطيع الاحتمال أكثر من ذلك وأني أحتاج إلى مشفى فقام بفك قيودي من الباب، وقام بتقييد يدي من خلف ظهري وقال لي أن أستلقي. لم أستطع النوم بسبب وجع قدمي، ولم استطع حتى التركيز حيث فقدت القدرة على التركيز بسبب الإعياء حيث كنت أتخيل أشياء غير موجودة. بعد ساعتين ربطوني إلى نفس الموضع وأتى الدكتور».

نُقل «كريم» لرؤية طبيب، ولكن بحضور أحد مسؤولي السجن. في البداية أكّد له الطبيب أن قدميه سيشفيان عندما تُزال الأصفاد ولكن ما لبث أن قال له أنه يمكن أن يحصل ضرر إذا ظل مقيداً. ولكن المسؤول قال أن رأي الطبيب لا علاقة له بما إذا كان سيظل مقيداً بالأصفاد أم لا. وأعطاه الطبيب بعض الأقراص لتخفيف الورم والألم مؤقتاً. وقد أُطلق سراحه أخيراً بعد قضاء نحو خمسة أسابيع في الحجز.

4/اعتقال وتعذيب العاملين الصحيين

«كان الجنود وأفراد الأمن يأتون بالتناوب ويسألون: 'أين الطبيب؟' ثم ينهالون عليه بالضرب المبرح».

شاهد على تعذيب الموظفين الطبيين المعتقلين في مشفى البر والخدمات.[59]

كان الموظفون الطبيون من بين آلاف الأشخاص الذين قُبض عليهم وعُذبوا على أيدي قوات الأمن منذ بداية الاضطرابات الحالية في مارس/آذار. وقد اعتُقل بعض هؤلاء بسبب قيامهم بمعالجة أشخاص أُصيبوا خلال الاضطرابات بدون إبلاغ السلطات عنهم، بينما اعتُقل آخرون بسبب مشاركتهم في المظاهرات المناوئة للحكومة أو بسبب الاشتباه بأنهم قدموا معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن.

وقد حاولت السلطات الصحية الحكومية جاهدةً تحديد هوية المهنيين الصحيين المناهضين للحكومة أو الذين شاركوا في الاحتجاجات. فعلى سبيل المثال أصدرت مديرية الصحة في حمص في 22 أغسطس/آب بلاغاً إلى المشافي العامة أمرتها فيه «موافاتنا صباح كل يوم بأسماء العاملين لديكم الذين يثبت اشتراكهم في المظاهرات المعادية للدولة».[60] ويتضمن البلاغ قائمة بالمعلومات التي يجب تزويد المديرية بها، وتشمل الاسم الكامل للموظف وتاريخ الميلاد والمهنة، بالإضافة إلى اسم الوالد وتاريخ مشاركته في مظاهرات ضد الدولة.

في 7 أغسطس/آب، داهمَ الجيش مشفى تابعاً للدولة خلال حملة قمعية شنها على إحدى البلدات التابعة لمحافظة حمص.[61] وقال موظف في المشفى كان موجوداً في وقت المداهمة وممرض كان يعمل هناك وقام بالذهاب إلى المشفى بعد المداهمة قالوا لمنظمة العفو الدولية[62] إن مجموعة مؤلفة من 20 جندياً ورجل أمن أو أكثر دخلوا المشفى وفتشوه تفتيشاً كاملاً وحطموا الأبواب المغلقة واعتقلوا الموظف الصحي في المشفى وأربعة آخرين من الموظفين. ثم اعتقلوا طبيبين من منـزليهما لأنهم لم يجدوهما في المشفى. فقد كانت أسماؤهم مذكورة في قائمة بحوزة قوات الأمن.

وقد اعتُقل الأشخاص السبعة لمدة أسبوعين، ثم وُجهت إليهم تهمة المشاركة في مظاهرات مناهضة للحكومة، والنيل من هيبة الدولة، وأُطلق سراحهم بكفالة. وقال العامل في المشفى لمنظمة العفو الدولية إنهم عوملوا معاملة قاسية في الحجز:[63]

«كنا معصوبي الأعين وأيدينا مكبلة وراء ظهورنا وسبونا وضربونا بشدة. كان واحدا من الأطباء يرتدي ثوبه الأبيض عندما ألقي القبض عليه، وعلقوا عليه كثيراً. كانوا يقولون: «إذاً أنت واحد ممن يعالج المصابين، أليس كذلك؟» جذب انتباه جميع أفراد الأمن، ولم يبقى أحد وإلا ضربه.

«أخذونا إلى الأمن العسكري في مدينة حمص حيث رحبنا بالركلات والصفعات على وجوهنا ومن ثم وضعونا في غرفة مكتظة... وفي صباح اليوم التالي في حوالي الساعة 10:00 صباحا، تم اقتيادي إلى المحقق ، الذي سأل: «هل تريد أن تتعرض للتعذيب أو تريد أن تتكلم؟» قلت ليست هناك حاجة للتعذيب واني سأتكلم. اتهمني أنا وزميلي بعلاج الجرحى من دون إبلاغ السلطات عنهم. وسألني عن أسماء الجرحى. قلت أن هناك جريح واحد عالجناه بدون إبلاغ السلطات، وأنكرت معالجة أي أحد من دون إعلام السلطات. اتهمني أيضاً وزملائي بإرسال الأدوية الى مستشفيات ميدانية مؤقتة، وأيضاً بالمشاركة بالتظاهر وأعمال الشغب وتدمير صورة الدولة.

«لم أتعرض للتعذيب في الأمن العسكري، ولكن زملائي تعرضوا للضرب، واثنين من الأطباء ورئيس التمريض ضربوا بشدة... وفي مرحلة متأخرة من اعتقالنا ، تم نقلي إلى قاضي التحقيق وقال لي بأنني اعترفت بأنني شاركت بالتظاهر وأعمال الشغب. قلت إنني لم اعترف وأنهم أجبروني على أن أوقع وثيقة لم أقرأها لأنني كنت معصوب العينين.

«أطلق سراحي في أواخر أغسطس بكفالة مع زملائي والآن أواجه اتهامات بالتظاهر وتشويه صورة الدولة... وبما أنه سيكون من غير المناسب محاكمتنا لعلاج الجرحى ، فقد جاؤوا بمثل هذه الاتهامات».

في 8 مايو/أيار، داهم أفراد من الجيش والأمن مسلحين بالبنادق مشفى البر والخدمات في مدينة بانياس في حوالي الساعة العاشرة صباحاً خلال حملة أمنية.[64] وقال أحد المهنيين الصحيين، كان موجوداً في المشفى خلال عملية المداهمة لمنظمة العفو الدولية:

«كانوا يحملون بنادقهم... أخذ عناصر الجيش والأمن الهويات وبدؤوا يسألونني عن القبو الغير موجود، القبو المليء بالأسلحة فبدؤوا يبحثون فما وجدوا قبوا ولا وجدوا سلاحا بل وجدوا جرحى ومرضى وفي إحدى الغرف وجدوا الشهداء الثلاثة، ثم طلبوا مني والممرض وفني التخدير الذهاب مع مجند للإلتقاء بالضابط الذي ينتظرنا خلف المشفى فوصلنا إليه ليطلب منا بإسلوب عسكري الإنضمام إلى مجموعة من الرجال وهنا بدأت رحلة الإعتقال الشاقة الخارج إطار الإنسانية والبشرية».[65]

تم اقتيادهم إلى ملعب رياضي محلي، حيث احتُجزوا مع مئات الرجال الآخرين، بعضهم يناهز الستين من العمر، وعدد من الفتية، الذين كانوا قد اعتقلوا خلال الحملة القمعية. وكانوا جميعاً معصوبي العيون ومقيدي المعاصم بأربطة بلاستيكية.

واتهم الجنود طبيباً وممرضاً من مشفى البر والخدمات، وكانا لا يزالان يرتديان الأرواب الطبية الخضراء، بأنهما يقومان بمعالجة «الإرهابيين»، واختاروهما لتلقي المعاملة الوحشية بحسب ما ذكر شاهدان[66]، قال أحدهما[67]:

«كان الجنود وأفراد الأمن يأتون بالتناوب ويسألون: 'أين الطبيب؟' ثم ينهالون عليه بالضرب المبرح. ..

كانوا يسخرون من الممرض [«إيهاب»] ويقولون: «شوف، شوف ما أحلاه، لابس أخضر؟» ثم كنت أسمع اصطدام عصا خشبية سميكة إلى جسده يتبع بصراخ [«إيهاب»] العالي ...عندما كانوا يضربونه كانوا يقولون: «كنت بالمشفى، أليس كذلك؟ تعالج الجرحى، أليس كذلك؟»

ولا يزال [«إيهاب»]، وهو ممرض في التاسعة عشرة من العمر، قيد الاحتجاز حتى وقت كتابة هذا التقرير في أواخر سبتمبر/أيلول.

قال طبيب كان يعالج الجرحى في مشفى خاص في محافظة طرطوس[68] لمنظمة العفو الدولية إنه اعتُقل

وتعرض للاعتداء خلال الاحتجاجات الجماهيرية، وإنه جرى انتقاؤه، مع اثنين آخريْن دون غيرهم، للخضوع للمعاملة الوحشية على أيدي الجنود وأفراد الأمن، وأشاروا لهم بأسماء «الطبيب الميداني»، و«القناص» و«ممول الثورة». وقال الطبيب إنه اقتيد إلى مقر الأمن السياسي في طرطوس، حيث خضع للاستجواب لمدة أربعة أيام في أواسط مايو/أيار بشأن الجرحى الذين عالجهم، وطلب المحققون منه معرفة هويتهم وأصروا على أن جميع الأشخاص الجرحى كانوا من «العناصر المسلحة».

وفي مطلع مايو/أيار، شنت الفرقة الرابعة، وهي قوة النخبة الأمنية بقيادة ماهر الأسد، شقيق الرئيس السوري، اقتحاماً على مشفى الأسد الجامعي الواقع في منطقة المزة غربي دمشق. وقد قبض أفراد القوة على ثلاثة أطباء واستولوا على حواسيبهم (كمبيوتر) المحمولة، بحسب ما أفاد طبيب رابع[69] كان موجوداً في المشفى في ذلك الوقت وشهد عملية الاعتقال.

وقال لمنظمة العفو الدولية إن أفراد الأمن العسكري جاءوا أولاً، ثم وصل أفراد الفرقة الرابعة إلى المشفى بعد صلاة الظهر بوقت قصير، وجرت بينهم مشادة بشأن الطرف الذي ينبغي أن يعتقل الأطباء، مع أن أياً من الطرفين لم يُبرز أية مذكرات اعتقال. وفي النهاية اقتادهم أفراد الفرقة الرابعة، تاركين وحدة العناية الفائقة التابعة لوحدة جراحة القلب خالية من أية تغطية طبية لعدة ساعات. وتم إطلاق سراح الأطباء وسُمح لهم بالعودة إلى مواقعهم في المساء. ويبدو أنه اشتُبه في أنهم زودوا قناة الجزيرة بمعلومات. وقد تعرضوا للضرب المبرح قبل إطلاق سراحهم. وذُكر أن أحدهم أُصيب بكسر في أحد أضلاعه وجروح في ساعده وظهره وإحدى عينيه، بينما كُسرت سن طبيب آخر وضُرب الثالث على ظهره.

وورد أن إدارة المشفى، التابع لوزارة التعليم العالي، قدمت اعتذاراً للأطباء الثلاثة بسبب المحنة التي مروا بها، ولكنها لم تتقدم بشكوى رسمية.

5/ خاتمة وتوصيات

في مجرى ردها غير المتناسب على المظاهرات والاحتجاجات، قتلت السلطات وجرحت العديد من المحتجين السلميين والمارة والأفراد المسلحين. كما قُتل وجُرح عدد من أفراد الشرطة والجيش في الاضطرابات.

وفي الوقت الذي تتطلب فيه الإصابات البالغة عناية طبية عاجلة وكافية، أصبحت خدمات الرعاية الصحية في سوريا من الخسائر الإضافية التي ترتبت على الاضطرابات الداخلية. إذ باتت عرضة للقطع والتدخل والاعتداء. كما أن العنف، الفعلي والمحتمل، قد ألحق ضرراً جسيماً بتحقيق الرعاية الصحية في سوريا.

إن الإعاقات التي حققت فيها منظمة العفو الدولية تبدأ من توصيل سيارات الإسعاف للجرحى، حيث يتم تأخيرها عند نقاط التفتيش لأسباب تصفها السلطات بأنها «أمنية». وبغض النظر عن مدى صحة بواعث القلق الأمنية، فإن عمليات تأخير سيارات الإسعاف عند نقاط التفتيش لفترات طويلة، حيث يتم تفتيش السيارات واستجواب الركاب، يمكن أن تكلف بعض الأشخاص حياتهم. كما أن عمليات الترهيب والتهديد من قبل الجيش وقوات الأمن ضد المسعفين الطبيين يمكن أن تشكل بحد ذاتها انتهاكاً لحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية تُظهر أن الجرحى في أربعة مشاف حكومية، على الأقل، تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، وواجهوا في بعض الحالات نوعاً من التمييز في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية وفي نوعية الرعاية. ووفرت طواقم الرعاية الصحية المعالجة الطبية للجرحى أو حرمتهم منها على أساس انتماءاتهم السياسية، على الرغم من أن هذا الأمر محظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن أنه يشكل انتهاكاً صارخاً لأخلاقيات مهنة الطب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحملات الأمنية والمواجهات العنيفة بالقرب من مرافق الرعاية الصحية، واحتلال هذه المرافق من قبل الجيش وقوات الأمن أدى إلى منع إمكانية وصول الجرحى إليها. وكان المحتجون يخشون اللجوء إلى المشافي التابعة للدولة خوفاً من أن تؤخذ أصاباتهم بجروح كإشارة تحددهم على أنهم معارضين للحكومة، وأن تجرَّ عليهم بالتالي إجراءات انتقامية قاسية.

وفي الوقت الذي تعترف فيه منظمة العفو الدولية بأن قوات الجيش أو الأجهزة المكلفة بتنفيذ القوانين تضطر في بعض الأحيان إلى القبض على مريض جريح أو احتجازه، فإن سلطات الاعتقال ملزمة بضمان أن يكون التوقيف قانونياً وألا يخلَّ بتقديم المعالجة الطبية للجرحى. وقد أظهرت نتائج بحوث المنظمة أن سلطات الاعتقال أخضعت الجرحى للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، ولم تقدم لهم الرعاية الطبية الكافية. وفي بعض الحالات الموثَّقة في هذا التقرير، تدخلت تلك السلطات في معالجة الجرحى داخل المرافق الصحية.

إن القوانين الدولية لحقوق الإنسان تنص على توفير الرعاية الصحية في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء الاضطرابات الداخلية. وفي حين أن هذه القوانين ملزمة لجميع الدول، ولكن في هذا المجال كالكثير من

المجالات الأخرى، ترتكب السلطات السورية انتهاكات لحقوق الإنسان جسيمة وواسعة النطاق في سعيهم إلى سحق الاحتجاجات الشعبية والاضطرابات التي اجتاحت البلاد منذ أواسط مارس/آذار.

إن قانون حقوق الإنسان، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات عديدة أخرى، يؤكد على ما يلي:

- لكل فرد الحق في الحياة. ويتعين على الدول أن تمتنع عن حجب أو تأخير الرعاية الصحية عن الجرحى والمرضى، بشكل متعمد في الظروف التي تشكل خطراً على حياتهم.

- ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة محظورة حظراً مطلقاً وفي جميع الظروف.

- في الحالات التي لا مناص فيها من استخدام القوة، فإن المسؤولين المكلفين بتنفيذ القوانين يجب أن يكفلوا توفير المساعدة الطبية للأشخاص المتضررين في أسرع وقت ممكن.

- لكل فرد الحق في الحصول على أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية الجسدية والعقلية. ومن واجب الدول توفير الرعاية الصحية الأساسية على الأقل.

- لكل فرد الحق في الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأساسية والحصول على خدماتها بدون تمييز. ويجب أن تمتنع الدول عن الحرمان منها أو تقييد الحصول عليها بشكل تعسفي ضد المعارضين السياسيين كمثل.

- يتعين على الدول أن تتخذ تدابير فعالة لتمكين الأفراد من ومساعدتهم على التمتع بحقهم في الرعاية الصحية.

توصيات

إلى وزارات الصحة والدفاع والتعليم العالي في سوريا:

- إصدار تعليمات صارمة وواضحة إلى جميع المشافي العامة والخاصة التي تعمل تحت سلطتكم بقبول ومعالجة جميع الجرحى بلا تأخير، وإعطاء الأولوية لمصالح المرضى وتقديمها على كل أولوية أخرى تحددها سلطات الأمن وغيرها من السلطات؛

- إصدار تعليمات صارمة وواضحة إلى جميع المهنيين الصحيين والموظفين في المشافي وغيرها من المرافق الصحية الذين يعملون تحت سلطتكم، بعدم التمييز بين المرضى على أساس ولاءاتهم السياسية المتصوَّرة أو أنشطتهم المشتبه فيها؛

- اتخاذ إجراءات تأديبية عاجلة وصارمة ضد جميع المهنيين أو الموظفين الصحيين في المشافي وغيرها من المرافق الصحية، الذين يخلون بأخلاقيات مهنة الطب بإساءة استغلال وظيفتهم لإخضاع الأشخاص المستضعفين، بمن فيهم الجرحى، وحرمانهم من المعالجة الطبية الضرورية، أو تعذيب وإساءة معاملة المرضى؛

- إحالة كل موظف صحي شارك بأية طريقة في إساءة معاملة المستضعفين جسدياً، بمن فيهم الجرحى أو غيرهم من المرضى، إلى التحقيق الجنائي بموجب قانون العقوبات لعام 1949 الصادر بالمرسوم

التشريعي رقم 148 (والمعدل في 3 كانون أول/يناير 2011 بالمرسوم التشريعي رقم 1 لعام 2011) والذي يتعلق بالاعتداء، ويعاقب الأشخاص الذين تسبب أفعالهم أذى جسدياً للآخرين؛

- إحالة أي مهني صحي يُشتبه في قيامه بإخضاع المرضى للتعذيب أو غيره من أشكال إساءة المعاملة إلى التحقيق الجنائي؛

- ضمان عدم استخدام أية مرافق تقع داخل مباني المشافي – حتى لو كانت تابعة للشرطة العسكرية أو غيرها من أجهزة الأمن – لإخضاع الجرحى أو الذين يتماثلون للشفاء أو الذين تعافوا من جروحهم إلى أي شكل من أشكال التعذيب أو سوء المعاملة؛

- إلغاء التعليمات التي صدرت إلى المشافي التي تعمل تحت سلطة هذه الوزارات والتي تقضي بإبلاغ السلطات عن المهنيين الصحيين وموظفي المشافي الذين شاركوا في المظاهرات السلمية، لأن ذلك يشكل انتهاكاً للحق في حرية التعبير والرأي المنصوص عليه في القوانين الدولية ويعرِّض المهنيين الصحيين وموظفي المشافي الذين يشاركون في مثل هذه الاحتجاجات أو يُشتبه في أنهم يشاركون فيها، لخطر التوقيف والاعتقال والتعذيب.

إلى وزارتي الداخلية والدفاع في سوريا:

- إصدار تعليمات واضحة إلى جميع أفراد الجيش ومختلف أجهزة الأمن بإعطاء الأولوية لمعالجة الأفراد الجرحى وتقديمها على أولوية التحقيق معهم، ومعالجة الجرحى بطريقة إنسانية، وحمايتهم ونقلهم إلى المشافي بدون تأخير؛ والسماح لسيارات الإسعاف بالوصول إلى الجرحى بصورة عاجلة؛

- إصدار تعليمات واضحة إلى جميع أفراد الجيش ومختلف أجهزة الأمن باحترام معايير المشافي المتعلقة بسلامة ورفاه الجرحى، والسماح بمعالجة هؤلاء الجرحى وغيرهم من المرضى بدون إعاقة أو تدخل، واتخاذ إجراءات تأديبية ضد كل شخص يثبت أنه عمدَ بدون سبب شرعي إلى تأخير أو عرقلة أو التدخل في عمل المهنيين الصحيين الذين يقومون بمعالجة الجرحى في المشافي والمرافق الصحية؛

- إصدار تعليمات إلى جميع أفراد الجيش ومختلف الأجهزة الأمنية بوقف عمليات القبض والاعتقال التعسفيين والتعذيب وغيره من أشكال إساءة معاملة المعتقلين، بمن فيهم الجرحى؛

- إصدار تعليمات إلى جميع أفراد الجيش ومختلف أجهزة الأمن بالتعريف بهويتهم بوضوح أمام المهنيين الصحيين والموظفين في المشافي، وإبراز مذكرات التوقيف للمريض الذي يريدون القبض عليه وللجهة التي تقدم له الرعاية الصحية ولإدارة المشفى؛

- أخذ تدابير طارئة وملموسة لتحسين الأوضاع في مراكز الاعتقال وإنشاء عيادات بحيث تكون مجهزة تجهيزاً جيداً ومزودة بالموظفين الطبيين والمعدات الطبية والأدوية الكافية لتلبية احتياجات الرعاية الصحية لجميع المعتقلين والمساجين والتي ازدادت بشكل كبير خلال الاضطرابات هذا العام؛

- إصدار تعليمات إلى المسؤولين في مراكز الاعتقال والسجون بالاستجابة السريعة للإرشادات الطبية ومراعاة الوصفات الطبية وتحويل المعتقلين والسجناء الذين يعانون من مشكلات صحية، بمن فيهم المرضى، إلى المشافي عند اقتضاء الحاجة؛

- الكف عن استهداف المهنيين الصحيين بسبب أدائهم لواجبهم المتعلق بالعناية بالأشخاص ذوي الاحتياجات الطبية، والإفراج الفوري وغير المشروط عن المهنيين الصحيين المسجونين بسبب معالجتهم للمرضى أو بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، ليس إلا؛

- إحالة كل عنصر في الجيش أو أجهزة الأمن يُشتبه في أنه ارتكب، أو أمر بارتكاب، أفعال التعذيب أو إساءة المعاملة إلى التحقيق الجنائي.

إلى وزارة العدل السورية:

- التقصي بشكل مستقل ومعمق جميع أفعال التعذيب المزعومة أو إساءة المعاملة والاختفاء القسري والقتل غير القانوني وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وتقديم كل مَن تتوفر ضده أدلة مقبولة كافية إلى ساحة العدالة ضمن إجراءات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة وبدون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام؛

- حث القضاة الذين ينظرون في قضايا المعتقلين، بمن فيهم الجرحى والمهنيون الصحيون، إلى عدم استخدام الإفادات التي تُنتزع تحت وطأة التعذيب أو إساءة المعاملة.

هوامش

1. مقابلة بواسطة «سكايب» مع مريض أجرتها منظمة العفو الدولية في 16 أغسطس/آب 2011.

2. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية في 2سبتمبر/ أيلول2011 .

3. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 13 يونيو/ حزيران 2011.

4. جروح أخرى قد تتضمن طعنات بالحربة أو رضوض.

5. تقع مديرية الصحة تحت سلطة وزارة الصحة.

6. تسمى بعض المشافي الحكومية على إسم إبن الرئيس حافظ الأسد، باسل، الذي قيل أنه قتل في حادث سيارة في العام 1994.

7. بالإضافة إلى تقديم خدمات طبية إلى العسكريين وعائلاتهم، يقوم المشفى العسكري في حمص بمعالجة المعتقلين العسكريين والمدنيين.

8. تجدون نسخة من التعميم التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية من عامل صحي في 8 سبتمبر/ أيلول 2011 في الملحق I.

9. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 6 سبتمبر/أيلول 2011.

10. هذا الاسم وغيره من الأسماء الواردة بين علامتي اقتباس ليست الأسماء الحقيقية للأشخاص المعنيين.

11. زار فريق إنساني تابع للأمم المتحدة بقيادة رشيد خليكوف، مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف في الفترة من 20 إلى 25 أغسطس/آب 2011 لتقييم احتياجات السكان المدنيين، من قبيل الغذاء والدواء وحاجات إنسانية أخرى.

12. كان «أحمد» بين عشرات الرجال الذين تجمعوا في ساحة أبو عرب في البلدة أملاً في مقابلة أعضاء وفد الأمم المتحدة بحسب روايات الشهود وغيرهم من سكان تلكلخ الذين تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية في 22 و 23 أغسطس/آب 2011.

13. يمكن الاطلاع على شهادات إضافية بشأن الممارسات المسيئة من قبل المهنيين الصحيين في المشفى

الوطني في تلكلخ في تقرير منظمة العفو الدولية تحت عنوان: قمع في سوريا: رعب في تلكلخ»، رقم الوثيقة: MDE 24/029/2011، الفصل 4، ص 16.

14. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 2 سبتمبر/أيلول 2011.

15. وصلت معلومات لمنظمة العفو الدولية أنه أخلي سبيل »أحمد» في الأسبوع الثالث من أكتوبر/ تشرين أول قبل وقت قصير من إرسال التقرير إلى الطباعة.

16. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية في 5 سبتمبر/أيلول 2011.

17. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 5 سبتمبر/أيلول 2011.

18. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 22 سبتمبر/أيلول 2011.

19. هذا الاسم وغيره من الأسماء الواردة بين علامتي اقتباس ليست الأسماء الحقيقية للأشخاص المعنيين.

20. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 22 سبتمبر/أيلول 2011.

21. مقابلتان بواسطة سكايب أجرتهما منظمة العفو الدولية مع طبيبين بشكل منفصل في 8 أغسطس/ آب و 6 سبتمبر/أيلول2011. وكان الطبيب الذي جرت مقابلته في 6 سبتمبر/أيلول يعمل في المشفى العسكري إبان الانتفاضة، بينما عمل الطبيب الآخر في المشفى العسكري في وقت مبكر من الانتفاضة.

22. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية مع الطبيب الذي يعمل في المشفى العسكري، 6 سبتمبر/أيلول 2011.

23. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية مع الطبيب الذي يعمل في المشفى العسكري، 6 سبتمبر/أيلول 2011.

24. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية مع الطبيب الذي يعمل في المشفى العسكري، 6 سبتمبر/أيلول 2011.

25. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية في 16 أغسطس/آب 2011.

26. تحجب المنظمة اسم بلدته بهدف تجنب الكشف عن هويته من قبل السلطات التي قد تدقق في سجلات المشفى.

27. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية في 15 أغسطس/آب 2011.

28. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية في 16 أغسطس/آب 2011.

29. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية مع قريب في 10 أغسطس/آب 2011.

30. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية مع الطبيب الذي يعمل في المشفى العسكري، 6 سبتمبر/أيلول 2011.

31. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 13 يونيو/ حزيران 2011.

32. منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة: MDE 24/029/2011، الفصل 4، الصفحة 16: تحدث «وسيم» و«محمود» لمنظمة العفو الدولية، كل على حدة، عن «وليد»، وهو رجل من تلكلخ أُصيب بجراح، وقالا إنه تعرض للتعذيب بقضيب مُحمَّى على خصيتيه في مركز اعتقال مجهول في حمص، وربما يكون تابعاً للأمن العسكري.قال «وسيم الرجال وهم يصرخون ألماً. استرقتُ النظر من تحت عصابة العينين، فرأيت أحد المحققين يسخِّن قضيباً حديدياً على نار الغاز. فارتعدت خوفاً من أن يأتي إليَّ ويحرقني، ولكنه ذهب إلى شخص آخر، وهو «وليد»، الذي كان مصاباً في فخذه، وكان ملقى على السرير عارياً، ثم وضع القضيب الحديدي على خصيتيه، فصرخ وليد بصوت عال من الألم، وبدأ يصيح: «أتوسل إليك، لا، أرجوك!»

وقد التقى «محمود» مع «وليد» في السجن المركزي بحمص في يونيو/حزيران، وقال إن «وليد» كان لا يقوى على الوقوف بسبب الإصابات التي لحقت به.

33. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 10 سبتمبر/أيلول 2011.

34. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 13 يونيو/ حزيران 2011.

35. تمتنع منظمة العفو الدولية عن ذكر أسماء القتلى لأن معرفتهم قد تؤدي إلى تحديد اسم البلدة وربما الكشف عن هوية «سامر».

36. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 9 سبتمبر/أيلول 2011.

37. أصدر الرئيس بشار الأسد المرسوم رقم 159 الذي عيَّن بموجبه غسان عبدالعال محافظاً لحمص في 21 أبريل/نيسان 2011، أي بعد أيام من إصدار المرسوم الرئاسي رقم 136، الذي أُقيل بموجبه محمد إياد الغزال من منصبه بعد مطالبة أهالي حمص بإقالته أثناء الاحتجاجات.

38. لم تتمكن منظمة العفو الدولية من الحصول على التعميم، ولكن طبيباً في الهلال الأحمر العربي السوري شرح لنا مضمونه.

39. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية مع متطوع في الهلال الأحمر العربي السوري، تحدثَّ شريطة عدم الإفصاح عن اسمه وبدون إذن من إدارة الهلال الأحمر العربي السوري في 8 سبتمبر/ أيلول 2011. وكذلك استناداً إلى قامت المنظمة بجمع معلومات عن هذه الحادثة من البيانات العامة التي أصدرها الهلال الأحمر العربي السوري في 8 سبتمبر/أيلول 2011.

40. بيان عام أصدره الهلال الأحمر العربي السوري في 16 سبتمبر/أيلول 2011.

41. أنظر الرابط: http://www.youtube.com/watch?v=_pTCV0R87aA&NR=1؛ والرابط: http://www.youtube.com/watch?v=LgJbxntZJrM&feature= وتُظهر صور تم تنزيلها من «يوتيوب» في 7 سبتمبر/أيلول 2011 وشاهدَتها منظمة العفو الدولية في 8 سبتمبر/أيلول، رقم لوحة سيارة المرسيدس التابعة للهلال الأحمر العربي السوري، وهو: حمص 269837؛ كما تُظهر عبارة مطبوعة على سيارة الإسعاف تقول إنها تبرع من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم الإنسانية والخيرية في الأمارات العربية المتحدة.

42. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية مع متطوع آخر مع الهلال الأحمر العربي السوري،

تحدث معنا شريطة عدم ذكر اسمه وبدون إذن من إدارة الهلال الأحمر العربي السوري ، في 8 أغسطس/ آب 2011.

43. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية مع متطوع آخر مع الهلال الأحمر العربي السوري، تحدث معنا شريطة عدم ذكر اسمه وبدون إذن من إدارة الهلال الأحمر العربي السوري ، في 8 أغسطس/آب

44. الشخص المسؤول عن الاتصالات مع السلطات أثناء المهمات هو قائد ميداني في الهلال الأحمر العربي السوري.

45. مقابلتان بواسطة سكايب اجرتهما منظمة العفو الدولية مع متطوعين من الهلال الأحمر العربي السوري، تحدثا شريطة عدم ذكر اسميهما وبدون إذن من إدارة الهلال الأحمر العربي السوري ، في 8 أغسطس/آب و 3 سبتمبر/ أيلول 2011.

46. تجدون نسخة من التعميم التي حصلت عليه منظمة العفو الدولية من عامل صحي في 8 سبتمبر/ أيلول 2011 في الملحق I.

47. تجدون نسخة من التعميم التي حصلت عليه منظمة العفو الدولية من عامل صحي في 8 سبتمبر/ أيلول 2011 في الملحق II.

48. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 9 سبتمبر/أيلول 2011.

49. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية، في 15 أغسطس/آب 2011 مع طبيب عالج ماجد العكاري.

50. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية، في 15 أغسطس/آب 2011 مع عامل صحي عالج ماجد العكاري.

51. أُرسل الرد من قبل أحد المهنيين الصحيين عبر «الفيس بوك» في 2 سبتمبر/أيلول 2011.

52. مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع عامل صحي كان موجوداً في وقت تنفيذ الإقتحام في 8 سبتمبر/أيلول 2011.

53. مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مصدر موثوق به في حمص في 8 سبتمبر/أيلول 2011.

54. إجراء جراحي يتضمن شق جرح كبير عبر جدار البطن للوصول إلى تجويف البطن.

55. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 7 سبتمبر/أيلول 2011.

56. آية الكرسي في القرآن الكريم يتلوها المسلمون كي يحميهم الله من كل مكروه.

57. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 22 سبتمبر/أيلول 2011.

58. مقابلة شخصية أجرتها منظمة العفو الدولية في 16 أغسطس/آب 2011.

59. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية في 2 سبتمبر/أيلول 2011.

60. تجدون نسخة من التعميم التي حصلت عليه منظمة العفو الدولية من طبيب عن طريق البريد الإلكتروني في 9 سبتمبر/ أيلول 2011 في الملحق III.

61. امتنعت منظمة العفو الدولية عن ذكر اسم المدينة بناء على طلب أحد العاملين الصحيين اللذيْن تحدثا إلى المنظمة، وذلك بهدف المحافظة على سلامته وسلامة العاملين الطبيين الآخرين في المشفى نفسه لأن بعضهم اتُهم بالنيل من هيبة الدولة، وهم الآن بانتظار المحاكمة.

62. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية مع ممرض في 1 سبتمبر/أيلول 2011 ومع عامل صحي في 4 سبتمبر/أيلول 2011.

63. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية في 4 سبتمبر/أيلول 2011.

64. أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة عبر موقع «فيس بوك» مع طبيب كان موجوداً في وقت مداهمة المشفى. وقد أُرسلت ردوده في الفترة من 2 إلى 10 سبتمبر/أيلول 2011. وفي 2 سبتمبر/أيلول 2011، أجرت المنظمة مقابلة بواسطة سكايب مع طبيب آخر، تطوَّع للعمل في المشفى نفسه، ولكنه كان في منـزله القريب من المشفى عندما وقعت عملية المداهمة.

65. أُرسل الرد من قبل أحد المهنيين الصحيين عبر «الفيس بوك» في 4 سبتمبر/أيلول 2011.

66. أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع الأول شخصياً في 22 مايو/أيار 2011، بينما أجرت مقابلة مع الثاني بواسطة سكايب في 2 سبتمبر/أيلول 2011.

67. مقابلة بواسطة سكايب أجرتها منظمة العفو الدولية في 2 سبتمبر/أيلول 2011.

68. أُرسل الرد لمنظمة العفو الدولية عبر «الفيس بوك» في 4 سبتمبر/أيلول 2011.

69. مقابلة بواسطة الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 9 سبتمبر/أيلول 2011.

الملحق 1

الجمهورية العربية السورية
وزارة الصحة
مديرية صحة حمص
الرقم :
التاريخ

تحية طيبة :

بناءً على مكتوبات المنظمات الدولية ،

وعلى الاجتماع الذي عقد في مبنى محافظة حمص برئاسة السيد نائب رئيس المكتب التنفيذي بتاريخ (٢٠١١/٥/٢١)

يطلب اليكم ما يلي :

١- استقبال هذه الحالات الإسعافية وتقديم الإسعافات الأولية الضرورية لها .

٢- اعلام مديرية صحة حمص عن هذه الحالات الإسعافية الواردة اليكم مع ملحق الهوية للاشخاص المصابين جراء الاحداث على رقم الفاكس (٢١٦٦٣٩٩) أو على مذكرة الاسعاف السريع / ١٠ / وتقديم اي المشافي العسكري بحمص بمساعدة اسعاف المشفى بعد تقديم الاسعافات اللازمة وبموافقة قوى الأمنية .

للاطلاع والتقيد بمضمونه

وشكراً

حمص في ٢٠١١/٥/٢٠

حضرة صحة حمص

السيد الدكتور

السيد :

مدراء الصحة وإدارة المشافي

مدير فرع محافظة حمص

مكتب السيد المحترم

مكتب السيد معاون المحترم

رئيسة المشافي (المكلف على إدارة المشافي الخاصة والعامة)

رئيسة قسم الإسعاف (المكلف على إدارة عيادات الخاصة والعامة)

مكتب الموظفة المختصة بمذكرة الإسعاف السريع

فرع محافظة حمص لإدارة الشؤون الصحية والإشراف على الأطباء والعيادات الخاصة

Tel: 0000 - Fax: 0467963 - 345000

نشرة تعميمية أصدرتها مديرية الصحة التابعة لوزارة الصحة بحمص، في 12 إبريل/نيسان، تدعو فيها المشافي إلى إرسال الجرحى إلى المشفى العسكري، حيث يعتبر الجرحى بمثابة معتقلين بمعزل عن العالم الخارجي.

الملحق 2

الجمهورية العربية السورية
وزارة الصحة
مديرية صحة حمص

Syrian Arab Republic
Ministry of Health
Homs Health Directorate

تعميم

إلى كافة المشافي العامة والخاصة والمراكز الصحية

إشارةً إلى كتاب السيد محافظ حمص رقم بلا تاريخ ٢٠١١/٤/٢٣ المتضمن خطة تنظيم إسعاف المصابين ونقل الدم بطلب إليكم :

١ - المحافظة على الجاهزية التامة لقبول وإسعاف ومعالجة وإجراء العمليات اللازمة لأي مصاب يرد إليكم وفق الأصول الطبية على أن يتم إبلاغ الجهات المختصة فور وصول أي مصاب وفق التشريعات الصحية .

٢ - اعتبار بنك الدم المركزي في المحافظة هو الجهة الوحيدة المخولة لقطف وفحص وتوزيع الدم على المشافي وفق الحاجة وضمن الأصول الفنية وحظر على أي مشفى أو جهة أخرى استقبال المتبرعين أو قطف الدم تحت طائلة تحميل المسؤولية القانونية لدى مخالفة ذلك لمنع انتقال أمراض مؤذية وحفاظاً على الصحة العامة .

٣ - إعلام مكتب الجاهزية في مديرية صحة حمص على الفاكس رقم (٢٤٦٤٢٥٦) بشكل فوري عن الحالات المذكورة أعلاه بالتاريخ والساعة .

وشكراً

الدكتور مهند اللوباني

صورة إلى :
- مكتب السيد مدير الصحة .
- مكتب السيد معاون مدير الصحة
- دوائر التشارة .
- شعبة الترصد الصحي .

هاتف المشافي : ٢٠٠٣ - Fax : ٢٤٦٧٨٦٥ - ٢٤٥٤٦٠١

www.homs.moh.gov.sy

نشرة تعميمية أصدرتها مديرية الصحة بحمص، في 2 إبريل/نيسان، تحذر فيها المشافي استقبال متبرعين بالدم أو أخذ الدم إلا عن طريق بنك الدم المركزي التابع لسلطة وزارة الدفاع. فمثل هذا الاحتكار لإمدادات الدم قد يعرض للخطر العلاج الطبي الطارئ للجرحى الذين هم في حاجة لعمليات نقل دم بصورة عاجلة في المشافي وغيرها من المرافق الصحية.

الملحق 3

الجمهورية العربية السورية
وزارة الصحة
مديرية صحة حمص
الرقم
التاريخ

Syrian Arab Republic
Ministry of Health
Homs Health Directorate
Number:
DATEE

تعميم

الى المشافي العامة التابعة لمديرية صحة حمص:

استنادا الى تعميم السيد محافظ حمص رقم /١٦٦١/س ح تاريخ ٢٠١١/٨/١٤

يطلب اليكم موافاتنا صباح كل يوم بأسماء العاملين لديكم الذين يثبت اشتراكهم في المظاهرات المعادية للدولة وفق النموذج التالي:

الاسم والشهرة	اسم الأب	الولادة	محل السكن	تاريخ مشاركته بالمظاهرة المعادية للدولة

مع رقم الناكس /٢٤٦٩٤٥٦/

حمص في ٢٠١١/٨/٢٢

مكتب الجاهزية

مدير صحة حمص تكليفاً

نشرة تعميمية أصدرتها مديرية الصحة بحمص، في 22 أغسطس/آب، تأمر المشافي بالإبلاغ عن العاملين الصحيين الذين يشاركون في الاحتجاجات. وقيام المديرية بمثل هذا العمل من شأنه أن يعرض المهنيين الصحيين وموظفي المشافي، المشاركين في مثل هذه الاحتجاجات، لخطر التوقيف والاعتقال والتعذيب.

أريد أن أساعد

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوِّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).
وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:
Amnesty International, International Secretariat,
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

الأزمة الصحية:
الحكومة السورية تستهدف الجرحى والعاملين الصحيين

دأبت السلطات السورية على منع الجرحى من الحصول على الرعاية الصحية والتلاعب بها خلال الاضطرابات التي اجتاحت البلاد بأسرها منذ أواسط مارس/آذار، مما عرَّض حياة العديد من الأشخاص للخطر. ولطالما اعتبرت السلطات الجرحى المصابين بطلقات نارية كمعارضين للحكومة وعاملَتْهم كمعتقلين واحتجزتْهم بمعزل عن العالم الخارجي. كما عمدت قوات الأمن إلى منع سيارات الإسعاف واستجواب المرضى وتهديد الطواقم الطبية باستخدام العنف.

ومع ازدياد كثافة قمع الاحتجاجات، أصبحت المشافي التابعة للحكومة تمثل أماكن خطرة على الجرحى بشكل متزايد. وفي بعض المشافي اعتدى المهنيون الطبيون على الجرحى اعتقاداً منهم بأنهم معارضون للحكومة. وبوجه عام، تلقى الموظفون أوامر بإبلاغ سلطات الأمن عن المرضى المصابين بطلقات نارية. وقد وضع هذا الأمر المهنيين الصحيين أمام خيار رهيب – إما الإبلاغ عن المرضى، مع علمهم بأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى اعتقالهم وربما تعذيبهم، أو حماية المرضى والمخاطرة بتعريض أنفسهم للاعتقال والتعذيب، وهو مصير لقيه بعضهم فعلاً. وأدت تلك الأخطار إلى تجنُّب بعض الأشخاص الذهاب إلى المشافي التابعة للحكومة، واللجوء بدلاً من ذلك إلى المشافي الميدانية المؤقتة أو المشافي الخاصة التي لا تتوافر لديها المتطلبات الطبية الضرورية بشكل كاف، الأمر الذي يعرض حياة الجرحى لخطر غير مبرَّر.

amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: MDE 24/059/2011 Arabic
أكتوبر/تشرين الاول October 2011

منظمة العفو الدولية